

دراسات إعلامية



المنظمة
العربية
للدراسات
والثقافة
والعلم

نقطة الاتصال الحديثة

توجهات وبحوث

من نشرات اليونسكو

اقتباس ومراجعة
د. مصطفى المصمودي

ترجمة
لح العسلي



وال
داري

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
ادارة الثقافة



تقنيات الاتصال الحديثة

توجهات وبحوث

من نشریات اليونسكو

أعد البحث
جوزيان جوال
سيلفي كوداري

اقتباس ومراجعة
د. مصطفى المصمودي

ترجمة
صالح العسلي

تونس 1993



ما يأتي في الترجمة من اجتهادات لا يعبر عن رأي
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ولا التزامها بها

تقنيات الإتصال الحديثة. توجهات وبحوث / إعداد جوزيان جوال؛ سيلفي
كوداري؛ ترجمة صالح العملي. — تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم، إدارة الثقافة، 1993. — 71 ص.

ق / 1993 / 09 / 004

جميع حقوق النشر والطبع محفوظة للمنظمة

الفهرس

5 تقديم
7 مقدمة
12 الفصل الأول : البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة
13 الوضعية الراهنة للبحث
13 صعوبات البحث
15 مشاكل الوصول إلى الاعلام ونشره
16 تنوع إشكاليات البحث
21 الفصل الثاني : انفجار الانتاج الاعلامي
22 ثورة في الاتصال السمعي البصري
24 تقدم التلمائية
27 عصر الشبكات
30 الفصل الثالث : المسائل القانونية والسياسية الجديدة
32 الأبعاد القانونية والمؤسسية
34 الفرصنة في مجالي المعلوماتية والفيديو
36 القانون وتصور الاعلام
39 الفصل الرابع : الرهانات الثقافية لتقنيات الاتصال الحديثة
39 العودة إلى قضية « الامبريالية الثقافية »
43 ظهور أشكال جديدة للثقافة
45 تناقض التقنيات الحديثة

48	الفصل الخامس : التقنيات الحديثة في مجال التربية
49	— وسائل الاعلام كإداة للتعليم
50	— المعلوماتية والتربية
53	— التقنيات الحديثة في مجال التعليم عن بعد
57	الفصل السادس : المظاهر الاجتماعية للتقنيات الحديثة
57	— مسيرة ديمقراطية أم غير عادلة
60	— التحول الاجتماعي
63	— الاستعمالات البديلة
65	الفصل السابع : التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع
65	— مجتمع الاعلام
66	— دور البحوث
69	— توصيات

تقديم :

يمثل هذا الكتيب الحلقة (15) في سلسلة الدراسات الاعلامية التي تنشرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وهو مستمد من وثيقة هامة تم اعدادها في بداية هذا العقد من طرف باحثين وهما جوزيان جوال Josiane JOUEL باحثة بالمركز الوطني للدراسات في ميدان الاتصال وسيلفي كوداري Sylvie COUDARY مستشارة لدى منظمة اليونسكو وتولت نشرها منظمة اليونسكو.

وهذا الكتيب ليس أول ما تصدره في مجال البحث الاعلامي ضمن هذه السلسلة.

فقد استأثر انتشار تقنيات الاتصال الحديثة في العشرة الأخيرة باهتمام الباحثين وبعنايتهم. وقد أولته المنظمة العربية مثل غيرها من المنظمات الدولية والاقليمية المختصة المكانة التي يستحقها.

واعتبارا لما أتت به هذه الدراسة من الرأى وعناصر جديدة فقد رأينا اضافة مضمونها إلى ما سبق ترجمته إلى اللغة العربية في هذا المجال.

فقد حاولت الباحثان :

- تحديد أهم المشاكل التي تواجه البحوث المتعلقة بانتشار تقنيات الاتصال الحديثة ورصد وضعها الحالي.
- احاطة بمخلاصة نتائج هذه البحوث لاستخلاص طرق جديدة للدراسة والبحث من شأنها أن تساعد على تطوير البحوث وتقديمها.
- تقييم البحوث من حيث الجدوى والفائدة ومن حيث الدرجة التي بلغتها ومن زاوية الاشكاليات التي تطرحها تقنيات الاتصال الحديثة.

وقد غطت هذه البحوث مجالات عديدة تشمل علاقة الاعلام بالاقتصاد والسياسة والقانون والثقافة وعلم الاجتماع والتربية وغيرها كما ركزت على تأثير التقنيات الحديثة على حياة المجتمعات وبالتالي انعكاساتها على الانسان.

والواقع أن أغلب نتائج هذه الدراسة قد اعتمدت تجارب بلدان العالم المصنع لسبب واضح إذ أن هذه البلدان هي المنتجة لهذه التقنيات وهي نفسها التي ما زالت إلى اليوم تمثل المستهلك الأول لها، غير أن ذلك لم يمنع صاحبي هذه الدراسة من الإشارة إلى تجارب بعض البلدان المتسبة إلى العالم الثالث.

ونحن نعبر عن أحر عبارات الشكر للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة على تحويلها للمنظمة العربية حق الترجمة والتصرف في النص العربي للدراسة كما نتوجه بعبارات التقدير لكل من ساعد على اقتباسه وترجمة هذه الدراسة ووضعها بين أيدي القراء.

إدارة الثقافة

مقدمة :

يمتاز عقد الثمانينات بكونه عقد « مجتمع الاعلام ». وقد دخل هذا العقد التاريخ باعتباره عقد ثورة تقنيات الاتصال. وفعلًا فإن هذه الثورة قد ساهمت في تغيير أشياء كثيرة في حياتنا الاجتماعية، اذ هي أحدثت تغييرات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ان تطور هذه التقنيات في السنوات الأخيرة لم ينشأ من عدم بل يتدرج من ناحية في التقدم المذهل الذي حققته المعلوماتية التي مكنت من تصغير حجم التجهيزات والتخفيض من كلفتها. كما مكن هذا التطور من ناحية أخرى من تسهيل عملية التداخل المتزايد بين المعلوماتية وقطاع الاتصال عن بعد وبين الأجهزة السمعية البصرية.

وهكذا يمكن الحديث أيضا عن « ثورة رقمية » لم تقتصر على توفير تجهيزات جديدة ونظم للاتصال حديثة بل تجاوزت كل ذلك لتشمل إيجاد طرق جديدة للعمل، وطرحت مواضيع للبحث لم تكن لتخطر على بال المتخصصين في هذا الميدان في العقود القريبة السابقة. وبذلك أصبحت التقنيات الحديثة والاكتشافات الجديدة في سباق مع الزمن إلى درجة أنه أصبح من العسير علينا اليوم أن نحيط بعددها أو ان نقوم باحصاء مضبوط لأجهزة الاتصال الحديثة. غير اننا نعتقد انه من المفيد الإشارة ولو بإيجاز إلى أهم الاختراعات الحديثة التي ظهرت والتي أحدثت قطيعة تكاد تكون تامة مع وسائل الاتصال التقليدية حيث أن ذلك لا يخلو من فائدة اذ يمكننا من تقدير أبعاد هذه التقنيات الحديثة حق قدرها.

ففي قطاع المعلوماتية نلاحظ خاصة :

— تجاوز المستعملين لمركزية الشبكات الكبيرة بفضل الميكروكومبيوتر الذي دخل المؤسسات وحتى البيوت فسهل على ملايين من البشر الاستفادة من هذا الابتكار المعجيب.

– تطور البرمجيات بجميع أنواعها المهنية والتعليمية والترفيهية، وتكاثرها بصفة تكاد تكون خيالية.

– تطور طرق التصرف ومعالجة المعطيات تطورا كبيرا، ويشير ظهور ذاكرة كومباكت ديسك (CD-ROM) بميلاد طاقات لا حصر لها في مجال تخزين المعلومات وقراءتها.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى أن تداخل قطاعي المعلوماتية والاتصال عن بعد قد أدى إلى تحديثات وابتكارات لا تحصى ولا تعد، نذكر منها على سبيل المثال :

• رقمية الإشارة – التماثلية (تقنية بث المعلومات على شبكة الاتصال).

• الألياف البصرية (تكنولوجيا نقل البيانات بواسطة خطوط اتصالية من الزجاج أو من البلاستيك).

• الشبكات ذات الموجات العريضة الواسعة مثل الشبكة الرقمية ذات الخدمات المدمجة.

وكل الاختراعات هذه مجرد أمثلة من بين عديد التطبيقات المتطورة جدا التي تحققت في مجال الاتصال عن بعد.

أما مجال البث عن طريق الأقمار الصناعية فقد شهد هو الآخر تطورا كبيرا، ذلك ان العدد المتزايد من الأقمار الصناعية للاتصال من نقطة إلى نقطة قد ضاعف امكانيات الاتصال عن بعد، بينما ساهم إطلاق الأقمار الصناعية للبث الاذاعي المباشر في تغيير طرق البث التقليدية بل ربما في قلبها رأسا على عقب.

إن هذا التطور قد شمل أيضا أجهزة الاعلام الجماهيرية التقليدية التي أصبحت اليوم تقوم بوظائف جديدة نتيجة لهذه الثورة التكنولوجية.

فالفديو قد حقق انتشارا واسعا في كل أنحاء العالم إلى درجة أنه أصبح لا يعد من التقنيات الحديثة. والتلفزيون السلكي هو يصعد الانتشار وما انفك عدد الخدمات التي يقدمها والوظائف التي بإمكانه القيام بها يزداد من يوم لآخر.

والتليفزيون عن طريق الدفع بدأ يفرض نفسه شيئا فشيئا. وأخذت البحوث المتعلقة بالطرفيات تقوى وتتكشف. وتقنيات انتاج البرامج التلفزية هي بدورها استفادت من المعلوماتية باستعمال التركيب الالكتروني والصور المؤلفة وغيرها... ونفس التطور شمل قطاع الصحافة المكتوبة بدءا بعملية التحرير المباشر من على عارضة التحكم (كونسول) إلى عملية النشر النهائي بمساعدة الكمبيوتر.

وباختصار يمكن القول ان أنظمة أجهزة الاعلام وطرق عملها قد تغيرت جذريا بظهور أنماط جديدة للانتاج والبث والاستقبال. ان دخول المعلوماتية إلى قطاع الاتصال أدخل عليه انقلابا تكنولوجيا كبيرا أصبحت من جرائه الحدود الفاصلة بين مختلف الأنظمة والأجهزة باهتة جدا وربما مطموسة تماما في بعض الأحيان. فاليوم ونحن في فجر سنة 2000 نشهد تقدم البحوث التكنولوجية تقدما مذهلا، ولا تمثل النتائج الحالية لهذه البحوث إلا تبشير لانقلابات تقنية سيعرفها الانسان في هذا المجال في أمد قصير جدا بظهور الجيل الخامس من الكمبيوتر وتبلور فكرة الذكاء الاصطناعي وبرور الأنظمة الخبيرة وامكانية استعمال لغة التخاطب العادية لتشغيل الكمبيوتر.

ان العرض السريع لأهم الابتكارات التي تسلمت إلى حقل الاتصال يمكننا من الاحاطة بما نسميه عادة «التقنيات الحديثة». فالجديد في هذه الآلات لا يكمن في توسيع سلسلة وسائل الاتصال فقط بقدر ما يكمن في ظهور مضمون تقني جديد (ادماج المعلوماتية، والحوارية : نظام تشغيل يسمح باجراء حوار بين المشغل والكمبيوتر) يستجيب لمنطق مغاير لمطلق تعاملنا الحالي مع هذه الآلات.

وليس الغرض من هذه الدراسة استعراض مجموع تقنيات الاتصال الحديثة بل الهدف هو الحديث عن أهم الاختراعات التي كان لها تأثير على مجالي المعلوماتية والاتصال عن بعد، وبصفة خاصة على وسائل الاعلام. وبالتالي فعلينا أن نتعامل مع مفهوم «التقنيات الحديثة» بحذر.

ذلك ان اعادة البحث من زاوية تأثيراتها الاجتماعية أصبح من مستلزمات كل بحث، لأن حداثة أي اختراع تقني لا يمكن تقويمه إلا في سياق اقتصادي واجتماعي معين. فكثيرا من التقنيات التي أصبحنا نعتبرها تقنيات تقليدية ما زالت تعتبر حديثة عند كثير من

المجتمعات اليوم. فالتلفزيون والهاتف مثلا مازالا يبدوان كتقنيات حديثة في بعض المجتمعات. فالبلدان النامية تواجه اليوم ضرورتين في نفس الوقت. فعليها من ناحية أن تستدرك نقصها في مجال تجهيزات الاتصال التقليدية وعليها من ناحية أخرى أن تدخل عصر « الرقمية ». فمفهوم « التقنيات الحديثة » اذن يبدو نسبيا وظرفيا ويتوقف على المكان بالنظر إلى مختلف بلدان العالم.

وبالإضافة إلى كل ذلك فان تكاثر أجهزة الاتصال الحديثة مع انتشارها أصبح يندرج ضمن منطق اقتصادي وتجاري لا يعترف في أغلب الأحيان بالمقاييس الاجتماعية التي يفرضها مستعملو تلك التقنيات ولا بكيفية نمو المجتمعات التي يعيشون فيها. والواقع وإن كانت البحوث في العلوم الاجتماعية قليلا ما تهتم بتطور هذه التقنيات اذ نراها تقتصر في أغلب الأحيان على ملاحقة الأحداث عوض مواكبتها فتسجل انعكاسات تلك التقنيات مثلا على المجتمع في وقت لاحق لظهورها وغير مترامن معها. فان هذا الوضع لا يقلل في شيء من ضرورة القيام بالبحوث الاجتماعية اللازمة حول تأثيرات هذه التقنيات الحديثة لتحديد أبعاد التغييرات الاجتماعية المتولدة عنها من ناحية وإضاءة الطريق أمام أصحاب القرار من السياسيين من ناحية أخرى.

فتتأخر هذه البحوث تشكل مصدر معلومات فريد لتوقع المستقبل وبالتالي لتوفير المناخ للتقنيات الحديثة كي تقوم بدور المحرك في التنمية المتكاملة والمنسجمة لمختلف الشعوب.

وفي خاتمة هذه المقدمة لا يسعنا إلا أن نكرر من جديد بان هدف هذه الوثيقة يتمثل كما أشرنا في تقديم صورة تأليفية شاملة للأعمال التي قامت بها المنظمات المختصة وفي مقدمتها اليونسكو واللكسو حول هذا الموضوع. فهي تقدم لنا الاطار العام الذي تندرج فيه البحوث التي تشرف عليها كل من المنظمتين. كما تطمح هذه الوثيقة إلى محاولة رسم الخطوط العريضة لأهم التيارات في مجال البحوث على المستوى الدولي مشيرة عموما إلى نقاط قوة البحوث وضعفها بغرض تقديم عدد من التوصيات لأهل الاختصاص.

وان هذا البحث المتواضع في حد ذاته لا يدعي الشمول ولا الكمال واذا انه من المستحيل تقديم لوحة كاملة للبحوث التي تمت في هذا المجال. فالفائدة في نظرنا تكمن

اذن في محاولة الاحاطة بكل الاشكاليات في نطاق السعي لايجاد مقاربات تمكن من تخفيف حدة تلك الاشكاليات.

ومهما يكن من أمر فان أهمية هذه الوثيقة تبقى ارشادية وهي أبعد ما تكون عن جرد لكل المشاكل بل ان طموحها لا يتجاوز حدود اقتراح طريقة استكشافية فقط.

الفصل الأول

البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة

الوضعية الراهنة للبحث :

ان ظهور تقنيات الاتصال الحديثة في مجال الاتصال ساهم في تطوير هذا الميدان تطورا ملموسا في عدة ميادين. فقد كان هذا التطور مناسبة لطرح مواضيع جديدة في هذا الميدان وابتكار مجالات دراسة كانت مجهولة من قبل، كما ساهم، في الآن نفسه في طرح اشكاليات جديدة على المستويين النظري والمهجي.

فمجال البحوث في تقنيات الاتصال الحديثة كما يبدو لأول وهلة، غير منظم نظريا محكما. فهو عبارة عن مجموعة من الدراسات ما زالت تشكو عدم التجانس والانسجام، تغطي مجموعة من الاهتمامات المتعددة ذات الأغراض والأشكال المختلفة.

ويواجه الباحثون في هذا المجال صعوبات معينة تحد من نطاق عملهم ولا تسمح لهم بتصوير الحلول للمشاكل التي يطرحها، بكل الحاح، انتشار تقنيات الاتصال الحديثة.

صعوبات البحث :

يواجه الباحثون في مجال التقنيات الحديثة صعوبات متنوعة منها العلمية ومنها السياسية ومنها ذات الطابع التقني البحث.

فعل المستوى العلمي نلاحظ ان هذه التقنيات الحديثة تفرض علينا إعادة النظر في مختلف شعب البحوث التقليدية المتعددة. ذلك ان التشعب المتزايد لنظم الاتصال والتأثير المتناهي للتقنيات الحديثة قد ساهمت في قلب حقل الدراسات في هذا المجال رأسا على عقب.

فمن ذلك ان التداخل المتزايد بين مجالات للمعلوماتية والاتصال والأجهزة السمعية البصرية قد أدى إلى شيء من اللبس في المجال التكنولوجي وجعل مهمة التفرقة بينها، وتحديد معالم كل مجال منها على حدة من المهمات الصعبة بل المستحيلة أحيانا.

على المستوى الدولي أصبحت عملية تقويم واحصاء الدفق الاعلامي، الذي ما انفك يتعاظم والذي أصبح يتخطى الحدود بدون استئذان، أمرا متعذرا. وبالإضافة إلى ذلك فإن الانعكاسات الثقافية والاجتماعية لهذه التقنيات أصبحت متداخلة فيما بينها وتطرح مشاكل جديدة بالنسبة للباحثين على المستويين النظري والمنهجي.

ومما يساهم في زيادة تعقيد هذه المسائل وتشتتها تكاثر عدد التجهيزات والآلات التي أفرزتها التقنيات الحديثة تكاثرا مذهلا، وهي تختلف في عددها من بلد إلى آخر. ومما لا شك فيه أن الانعكاسات الحاصلة ستكون بدورها مختلفة من بلد إلى آخر بحسب استعمالها ومدى اندماجها في الوسطين الثقافي والاجتماعي.

ويمكن ان نضيف إلى التعقيدات السابقة عدم امكانية التجاوب السريع بين الباحثين وأصحاب القرار الذين يريدون عادة الحصول في أسرع وقت ممكن على التوقعات المستقبلية سواء منها المتعلقة بتطور القطاع أو بتأثيراته الاجتماعية ولكن نظرا لطبيعة البحث فإن تصور التوقعات أو استخلاص النتائج بالسرعة المطلوبة من قبل السياسيين يصبح من المثاليات التي لا يمكن تحقيقها اذ على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار عدة مقاييس ومظاهر في نفس الوقت، ومنها ما لا يمكن تقويمه ولا تصنيفه إلا بعد مرور فترة زمنية معينة على بروزها. ومن أجل ذلك يبقى الحوار بين أصحاب القرار والباحثين غير مشر في أغلب الأحيان. وهكذا يبقى الباحثون يعملون في برجهم العاجي وفي مخايرهم المعقدة بينما يتصرف رجال السياسة بدون أن يتساعلوا حول أهمية انتشار التقنيات الحديثة في مجال الاتصال ولا عن آثارها وانعكاساتها المتوقعة، هذا بالإضافة إلى ان نتائج البحوث العلمية قليلا ما تصل إلى الدوائر السياسية العليا صاحبة القرار نتيجة لقلة انتشارها نظرا لطبيعتها العلمية المتخصصة.

وأمام الزخم الكبير للتقنيات الحديثة في مجال الاتصال، وهو ما يدعو عادة إلى تعدد البحوث وتنوعها، نجد الباحثين المتخصصين أحوج ما يكونون إلى مواكبة هذه الطفرة من

الاختراعات. فمن ناحية نلاحظ أن عدد الباحثين المتخصصين في مجال الاتصال قليل حتى في البلدان المصنعة، وحتى إذا ما توفر العدد المناسب فأننا نراهم موزعين في أماكن متباعدة أو منعزلين في مخابر جامعاتهم أو مراكز البحوث التي عادة ما تكون متعددة الأغراض. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن أصحاب القرار من السياسيين ومصنعي هذه التقنيات كثيرا ما يفضلون الاعتناء بدراسات السوق ودراسات الجدوى والتقييم التي تقوم بها المكاتب الاستشارية الخاصة والتي من شأنها أن تفضي إلى نتائج عملية بالنسبة إلى مشاريعهم التجارية.

من الواضح إذن أن نقص الوسائل المادية هي الخاصية الملزمة للبحوث حول تأثير وانعكاسات التقنيات الحديثة على الوسط الاجتماعي والثقافي. وعلاوة على ما ذكرنا يمكن إضافة مسألة التوثيق وهي تمثل الصدارة في هذه الصعوبات.

مشاكل الوصول إلى الاعلام ونشره :

يواجه الباحثون في مجال الاتصال مشاكل جمة تتعلق بالوثائق والمراجع على مختلف المستويات. ويتميز الوضع في البلدان النامية بنقص فادح في هياكل التوثيق الوطنية. أما في البلدان المصنعة فهذه الهياكل متوفرة بكثرة لكنها متفرقة ومتوزعة على رقاع جغرافية واسعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن عددا قليلا منها فقط يتوفر على أجهزة كمبيوتر لبرجة هذه الوثائق وحفظها وهو ما يحول دون استفادة الباحث الاستفادة التامة منها. وهناك مشكل آخر تشكو منه مراكز التوثيق في البلدان المصنعة وهو عدم توفر المعلومات والمراجع البيبليوغرافية المتعلقة بالبلدان الأجنبية بالقدر الكافي وهو ما لا يساعدهم على الاستفادة من خبرات زملائهم في البلدان الأجنبية.

إن حاجيات الباحثين في مجال التوثيق متعددة جدا وتتعلق خاصة بالمراجع البيبليوغرافية وبالمواضيع وبطرق البحث المتبعة من قبل الآخرين سواء الآنية منها أو المزمع القيام بها مستقبلا وصولا بالملكتيات والحلقات الدراسية وبنوك المعلومات.

وفي الوقت الحاضر لا توجد إلا شبكة واحدة بإمكانها أن تتلاقى هذا النقص المتعلق بتبادل المعلومات الوثائقية على المستويين الوطني والدولي وهي شبكة كومنات

«comnets». أما بقية المراكز فهي ذات صبغة اقليمية مثل NORDICOM نورديكوم للبلدان الاسكندنافية أو ARABCOM أرابكوم لبعض الدول العربية أو CARIMAC كاريماك للبلدان الكرايب أو CECOM سيكوم للبلدان أوروبا الشرقية أو AMIC أميك لآسيا أو CESTI سيستي للبلدان افريقيا الناطقة بالفرنسية أو ACCE أ.س.س.أ. للبلدان افريقيا الناطقة بالانجليزية.

وهناك مسألة أخرى ذات أهمية بالغة تساهم في عدم الاستفادة من المراجع على الوجه الأكمل وهي اختلاف طرق الفهرسة والتصنيف، كما نشير أيضا إلى الفوارق اللغوية واختلاف أهداف وغايات العاملين في مجال التوثيق والمستعملين بالنسبة إلى كل مركز مما يجعل مهمة التنسيق وتقديم الوثائق بصفة متجانسة أمرا صعب المآل.

ان الصعوبات التي أشرنا إليها تبرز صعوبة مهمة التنسيق التي تروم شبكة CIMNET القيام بها والتي في مقدمتها إعداد نشرية تعمم على كل المراكز ومحاولة بحث سكرتارية قارة للسهر على احترام المبادئ التي انشئت من أجلها الشبكة وعلى توحيد المعايير والمقاييس المستعملة في التوثيق.

تنوع اشكاليات البحث :

من البديهي أن يكون البحث في مجال الاتصال متعدد الأغراض والمواضيع.

وأغلب الدراسات في هذا المجال تتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والتربوية والسيكولوجية وغيرها. والبحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة لا تشل عن هذه القاعدة.

فعلى المستوى النظري نلاحظ ان البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة لا تقتصر على مجرد إعادة انتاج النماذج السابقة. فالموضعية الحالية تتميز بنوع من الانتقاء على مستوى الاختيارات النظرية كما تتميز بعدم وضوح الحدود الفاصلة بين وسائل الاتصال الجماهيرية والاتصال الشخصي.

وعلى المستوى المنهجي فان التمييز المتعارف عليه بين الأعمال الكمية والأعمال النوعية ينطبق أيضا على البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة. وإلى جانب هذه البحوث

الكمية التي ترمي إلى قياس النتائج الاقتصادية أو الاجتماعية لتأثيرات التقنيات الحديثة، نلاحظ اهتماما بالدراسات التي تعنى بالنوعية. وبما أن تطبيقات وسائل الاعلام الجديدة ليست حتى اليوم محددة على أكمل صورة، وما زالت في طور الصياغة والاعداد فان المقاربات النوعية تسمح بملاحظة مزيد من الدقة في استعمال هذه الوسائل الجديدة ومدى تأثيرها. وقد تتضافر أحيانا التحاليل الكمية والنوعية في مشاريع البحوث حول التقنيات الحديثة.

ان دراسة الوضع الحالي للبحوث في مختلف أنحاء العالم تبرز وجود تفاوت كبير بين هذه المناطق. فقد شرعت البلدان المصنعة التي تتوفر لديها وسائل وامكانيات بشرية ومادية هائلة في القيام ببحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة. أما في البلدان النامية، التي ما زالت تفتقر إلى هياكل متخصصة في مجال البحوث، فان هذا النوع من الدراسات لم ينل بعد حظه من الانتشار.

وبفضل الجورود التي طلبتها اليونسكو من عدة بلدان تمثل مختلف مناطق العالم حول وضع البحوث في مجال تقنيات الاتصال الحديثة سواء التي تم الفراغ منها أو التي هي بصدد الانجاز، تمكنا من رسم لوحة شاملة للوضع الحالي للبحوث في العالم لا تخلو من اشارات ومعلومات مهمة عن طبيعة الصعوبات التي تواجهها هذه الدراسات.

ففي أمريكا اللاتينية نلاحظ ان مجال البحوث يشكو من نقص في التمويلات وهو ما يؤدي غالبا إلى توقف العديد من مشاريع هذه البحوث. فمن جملة الأربعين بحثا التي أحصيناها في هذه المنطقة لاحظنا أن نصف هذا العدد قامت به البرازيل وتأتي في المرتبة الموالية الأرجنتين ثم فنزويلا فالشيل وأخيرا المكسيك. والاشكاليات المطروحة تتعلق خاصة بتأثير تقنيات الاتصال الحديثة على الصناعة وتأثير المعلوماتية على ظروف العمل ونادرا جدا ما تهتم هذه البحوث بالانعكاسات الاجتماعية والثقافية.

وفي الكرايب فان هذا النوع من البحوث نادر جدا وعدده قليل، وما تم انجازه منها إلى حد اليوم كان متعلقا بوضع وسائل الاعلام وسياسات الاتصال. أما القارة الآسيوية فيبدو أن حظها كان أفضل من المنطقة السابقة ونلاحظ أن مواضيع البحوث التي جرت فيها كانت متعددة ومختلفة وتتعلق بوسائل الاعلام الجماهيرية والتقنيات الحديثة من أقمار

صناعية للاتصال والمعلوماتية وتأثيرها على العمل بصفة خاصة. غير أننا نلاحظ في هذه المنطقة وجود عدد كبير من الدراسات القطاعية التي تغطي مجالات متخصصة جدا وهي غالبا ما تكون مواضيع شهادات جامعية مثل الماجستير والدكتوراه. وتواجه هذه المنطقة أيضا نقصا في الاعتمادات المالية المخصصة لهذا المجال.

أما البلدان العربية فإن الأولوية قد أعطيت في هذا المجال إلى الانعكاسات الثقافية لهذه التقنيات الحديثة، وتأثير التقاط برامج الخيال العلمي الأجنبية التي تبثها الأقمار الصناعية أو عن طريق الفيديو، على نمط العيش في البلدان العربية وتأثيرها على القيم التقليدية التي تشكل الشغل الشاغل للباحثين. وبخصوص بلدان أوروبا الشرقية فإن هذه الدراسات كانت متفاوتة في التطور. وتعتبر مسألة ادخال التقنيات الحديثة في أجهزة الاتصال وتأثيرها على عمل المهنيين من أهم المواضيع المدروسة بعناية في هذه المنطقة. وهناك بحوث تجريبية أيضا حول تطور الفيديو والتلفزة عن طريق السلك وعن طريق القمر الصناعي وكذلك حول استعمال الكمبيوتر. وتحظى الدراسات في مجال التقنيات الحديثة للاتصال باهتمام الباحثين في المجر وفي تشيكوسلوفاكيا. أما أوروبا الغربية فإن البحوث فيها تمثل الأغلبية الساحقة من بين البحوث التي اعتمدها اليونسكو. وهي تغطي في مجملها اشكاليات ومواضيع متعددة. ووضع البحوث في هذه المنطقة يختلف من بلد لآخر غير ان السمة الغالبة على هذه الدراسات هو تركيزها على الأبعاد التقنية للتكنولوجيات الحديثة وتأثيرها الاجتماعي من الناحية الاقتصادية أكثر من اهتمامها بالانعكاسات الثقافية والاجتماعية اذ ان هذا النوع الأخير من البحوث لا يحظى بتشجيع المراكز الممولة لهذه البحوث.

ومن ناحية أخرى فإن التقنيات الحديثة كانت مناسبة لعدد من البلدان الأوروبية لاعداد برامج وطنية دراسية حول هذا الموضوع بشارك فيها باحثون من كل مراكز البحث أو من الجامعات. ومن بين هذه المبادرات تجدر الإشارة إلى برنامج حول تقنيات الاعلام والاتصال (PICT) ببريطانيا وبرنامج البحوث في هولاندة وفلندة التي اهتمت بالانعكاسات الاجتماعية لتقنيات الاعلام وكذلك برنامج جمهورية ألمانيا الاتحادية حول تقبل المجتمع للتطورات التكنولوجية، ومجموعة البحوث :

« الاتصال » « COMMUNICATION » بفرنسا ومؤسسة تنمية الوظيفة الاجتماعية « FONDESCO » بإسبانيا بالإضافة إلى المؤسسة الأوروبية للاتصال بمانشستر وايدات « IDATE » بفرنسا التي تقوم بعدد من البحوث حول التقنيات الحديثة في مجال الاتصال في أوروبا.

لقد شرع الباحثون الأوروبيون في ارساء قواعد التعاون في مجال البحوث والدراسات عن طريق اصدار النشريات المشتركة وتكوين فرق للبحوث الاعلامية مثل فريق « EUROMEDIA REASEARCH GROUP » وقد لقيت هذه المجهودات تشجيع المجموعة الأوروبية المشتمل في اعداد برنامجها « FAST » (لث وتقويم العلوم والتكنولوجيا) المخصص لتمويل البحوث حول مختلف مظاهر التقنيات الحديثة. وقد اعتنى أكبر جزء من هذه البحوث بالتأثير المستقبلي لهذه التقنيات الحديثة على صناعة وسائل الاعلام في عشر بلدان من بلدان المجموعة الأوروبية.

ونظرا للطابع الدولي الذي ما انفكت تكتسبه وسائل الاعلام الحديثة من يوم لآخر، فان البحوث المقارنة أصبحت أمرا ضروريا وتعتبر اليوم احدى المصادر الرئيسية للتعرف على الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لهذه التقنيات الحديثة. ومن أجل ذلك فان تشجيع تعاون بين الباحثين التابعين لنفس المنطقة من ناحية وتشجيع تعاون المناطق فيما بينها من ناحية أخرى أصبح كلاهما أمرا ملحا حتى يمكن رسملة هذه الدراسات والبحوث واستثمارها والاستفادة منها.

ان هذا العرض الموجز يؤكد على اختلال في التوازن في مجال البحوث بين مختلف مناطق العالم، وضرورة معالجة هذا الاختلال. فالعدد الهائل من هذه الدراسات يتم في الدول المصنعة، أما بلدان الجنوب التي تشكو من نقص في الهياكل وفي التمويلات فنلاحظ ان اهتمامها بالتقنيات الحديثة للاتصال لم يبلغ بعد المستوى المطلوب.

ومن هنا يبدو ضروريا مساندة البحوث في البلدان النامية ودعمها لأنه لا يجوز تهميش الباحثين في هذه البلدان، بل علينا أن نعمل على إدماجهم في الأوساط العلمية وفي أوساط البحث على المستوى الدولي حتى يتمكنوا من الحصول على معلومات ذات فائدة حول تقنيات الاتصال الحديثة التي بدأت تنتشر شيئا فشيئا في مناطقهم والتي تتطلب القيام ببحوث علمية حولها.

إن رصد إشكاليات البحوث في مختلف مناطق العالم قد مكّنتنا من إعداد قائمة من الأسئلة تتعلق بالاقتصاد في استعمال نظم الاتصال الحديثة وخاصة بالمظاهر الدستورية والقانونية والرهان الثقافي والأبعاد الاجتماعية وانعكاساتها على المجال التربوي.

الفصل الثاني

انفجار الانتاج الاعلامي

كان نمو الانتاج الاعلامي الذي طبع عقد الثمانينات مذهلا جدا وكان مصحوبا بتحولات عميقة على الصعيد التقني والمؤسسي والاقتصادي.

والواقع أن هذه التقنيات الحديثة أدت إلى تنويع البيئة التحتية للبث والاستقبال وكذلك انتشار الاتصال بجميع اشكاله : السمي والبصري وبنوك المعطيات والبرجة... وغير ذلك.

وأصبحت أنظمة الاتصال تحتل مكانة متزايدة الأهمية في الحياة الاقتصادية. وتعتبر هذه الثورة الجارفة التي عرفتها تقنيات الاتصال مصدر تحولات هيكلية أدت إلى إعادة النظر في النظام الاقتصادي للمؤسسات.

وفي البلدان المصنعة التي تعرف أكثر فأكثر بكونها «ما بعد المصنعة» أصبح قطاع الاعلام الذي يشمل : انتاج الاعلام ومعالجته وتوزيعه يشغل - حسب منظمة التعاون والتنمية (OCDE) ما بين 25% و 50% من اليد العاملة في تلك البلدان التي لم يقتصر هذا الوضع عليها فقط بل اكتسح أيضا بعض البلدان أوروبا الشرقية وآسيا على سبيل المثال.

وقد رافق هذه الطفرة في الانتاج بحث أنظمة سياسية واقتصادية جديدة ذات تأثير فعال على الاتصال الدولي.

ان تعقد الظواهر الناتجة عن تعدد تقنيات الاتصال الحديثة تستدعي اهتمام الباحثين، أما الاشكاليات التي تطرحها هذه التقنيات فهي بدورها متشعبة وتشمل جميع مجالات الاتصال.

ثورة في الاتصال السمعي البصري :

يفسر التوزيع الجديد الحاصل اليوم في مجال الاتصال السمعي البصري بعدة عوامل منها : ارتفاع كبير في البرامج وتلاشي احتكار محطات الاذاعة والتلفزة العامة وظهور استراتيجيات جديدة في مجال الاعلام واقتصاد جديد للاتصال. وترتبط وفرة البرامج جزئيا بالابتكارات التقنية الخاصة بالمعدات.

ومما يساهم أيضا في وفرة البرامج تزايد عدد الأقمار الصناعية التي ساعدت على توسيع مساحة البث وتحقيق أرباح على المستويين الاقليمي والدولي. فقد أطلق في بداية الثمانينات حوالي مائة قمر صناعي في مجال الاتصال. ومن ناحية أخرى فإن إطلاق أقمار صناعية للبث الاذاعي المباشر مؤخرا في اليابان وبالحصص في أوروبا (القمر الصناعي الفرنسي TDF 1 والقمر الصناعي ASTRA التابع للكسمبورغ والقمر البريطاني BSB) تبشر بطريقة جديدة للبث وبإمكانية استقبال برامج متعددة. ويشهد الكابل (السلك) بدوره تطورا مذهلا، فشبكات التوزيع عن طريق الكابل ضاعفت قدراتها خمس مرات عما كانت عليه وبإمكانها مستقبلا بث 35 برنامجا في نفس الوقت، وتزيد تحسين خطوط العودة في إثراء وتقوية هذه التقنية بوظائف حوارية مستمع قريبا بظهور التلفزة ذات الأغراض المتعددة مثل عملية الشراء عن بعد. وما زالت البحوث متواصلة والتجارب حثيثة لإرساء التلفزة الحوارية عن طريق الألياف الضوئية في عدة بلدان. وتبقى التلفزة عن طريق الكابل أكثر انتشارا في أمريكا الشمالية إذ بلغت نسبة اقتحامها للبيوت في أواخر الثمانينات 50% وفي كندا 65%، أما في أوروبا قد بلغت هذه النسبة 86% في بلجيكا و67% في هولندا و66% في اللكسمبورغ و25% في النرويج.

وعلى الصعيد العالمي فإن أهم ثورة حصلت في ميدان الاتصال السمعي البصري تتمثل في انتشار الفيديو انتشارا مذهلا، فقد تمكنت هذه التقنية الحديثة من التسلل إلى كل الثقافات حيث أصبح جهاز الفيديو في كل بيت من الأجهزة العادية. وأكبر نسبة سجلتها هذه التقنية في مجال اقتحام البيوت كانت في بلدان الخليج العربي حيث غزت هنالك 75% من البيوت الأجهزة بالتلفزة. وفي البلدان المصنعة فإن هذه النسبة تتراوح ما بين 30 إلى 50% بينما تشهد بعض البلدان النامية هي أيضا نموا متزايدا في تجهيز البيوت بالفيديو.

وهكذا يؤدي انتشار المعدات الحديثة ووفرة البرامج في القطاع السعوي البصري إلى انحلال التلفزة الرسمية وانحلال طرق البث الجماعي الأخرى. وهذا الانحلال يدعونا لإعادة النظر في خطط الاتصال التقليدي ويوفر أرضيات متميزة للبحوث والدراسات.

وفي أوروبا الغربية بالخصوص يشهد القطاع السعوي والبصري تحولات عميقة مرتبطة بنهاية احتكار القطاع العمومي. وأدت هذه الرضعية إلى تكاثر محطات البث على موجهة FM تكاثرا محورا في السبعينات وأغلبها محطات تجارية.

ان مبدأ « اللانتظام » ظاهرة يتم تطبيقه بناء على طرق قانونية ومؤسسية محددة وخاصة بكل بلد يمكن دراسة كل حالة منها على حدة ويمكن أيضا ان يقضي ذلك إلى دراسات مقارنة. وتبين البحوث ان خصوصية القطاع السعوي البصري وانخضاعه لمعايير السوق ومتطلباته يرافقهما عادة اعداد نظم تنظيمية جديدة تهدف إلى ضمان مصالح القنوات العمومية وتعديل المنافسة والاشهار واجبار تلك القنوات الخاصة على بث نسب معينة من البرامج الوطنية.

ومن ناحية أخرى فان خضوع القطاع السعوي البصري إلى ظاهرة « اللانتظام » تؤدي إلى تغيير عميق في ملامح هذا القطاع بصفة عادية وهو ما يؤثر مباشرة على قنوات التلفزة العمومية. وتبين الدراسات المتعلقة بالمشاهدة تراجعاً كبيراً لقنوات التلفزة العمومية أمام القنوات الخاصة كما يحدث ذلك في فرنسا مثلاً.

ويبدو ان تطور أجهزة الاتصال الوطنية ليس مرتبطاً بتغير النظم القانونية والمؤسسية فقط ذلك ان البلدان التي لم تدخل أي تغيير على القطاع السعوي البصري تتأثر هي أيضا بنتائج التحديد في المجال التقني.

والى جانب هذا فان الاستقبال الفردي للبرامج الأجنبية بواسطة الهوائيات الدائرية يشهد تطوراً كبيراً في بعض البلدان مثل بلدان الكرايب أو الجزائر. وتبقى هذه الظاهرة هامشية بالنسبة إلى انتشار الفيديو التي يقلص حسب بعض الدراسات من مشاهدة القنوات التلفزية الوطنية في بلدان الجنوب التي تجد نفسها في مواجهة منافس قوي. وهكذا نشهد كما هو ملاحظ ظهور نوع آخر من « اللانتظام » الذي لا يؤثر في التشريع ولكنه في الحقيقة يحدث ثغرات في نظم الاتصال الوطنية.

وعلى المستوى الدولي يصبح الفضاء السمعي البصري الجديد مركزا لأسواق مربحة يرافقها ظهور منطق صناعي وتجاري جديد، وتوسيع للشبكة إلى ما وراء الحدود الوطنية. إلا أن الدراسات الأخيرة أثبتت أن هناك استراتيجيات جديدة بدأت تظهر في الأفق ترمي إلى إعادة هيكلة المجموعات الاعلامية والتأكيد على التجميع.

وهناك جانب آخر لا بد من الاهتمام به لتوضيح مدى التطور الشامل الحاصل في قطاع الاتصال السمعي البصري وهو جانب التمويل ويتمثل التطور الحاصل في هذا الصدد في تنوع أشكاله إلا أن الأشهار يبقى مصدرا هاما لتمويل هذا القطاع. وتبين البحوث أن القطاع الاعلاني نفسه يخضع لعملية التجميع وما انفكت وضعية الشركات الأجنبية القوية تدعم مركزها فيه ونوع طرق تدخلاتها. والاستراتيجيات الجديدة في مجال الإشهار تتجه نحو صيغ مثل « التبنى » SPONSORING للبرامج وحتى المقايضة BARTERING أن صاحب الاعلان هو الذي ينتج البرنامج كاملا ويوفره للقناة التلفزيونية. ويكشف تطوير الانتاج المشترك أيضا عن وجود طريقة تمويل أخرى تسمح بمواجهة التكاليف الباهضة لصناعة الأفلام واسعة الانتشار. ويمكن هذه الطريقة من تجميع المنتجين المتمين إلى بلدان مختلفة. وعلاوة على ذلك فإن التبرعات التي تقدمها المؤسسات الخاصة إلى شركات التلفزة بالكابل والتي تقدم خدمات خاصة (ثقافية أو دينية أو رياضية) أصبحت كثيرة الانتشار في أمريكا الشمالية.

أن هذه اللمحة الموجزة عن تدخل التقنيات الحديثة في قطاع الانتاج السمعي البصري توضح إلى أي مدى يتعرض هذا القطاع إلى تحولات عميقة على المستوى العالمي. وتؤكد أن تزايد وفرة البرامج يركز على عوامل ذات طبيعة تقنية ومؤسسية واقتصادية تثير مجموعة من الأسئلة شرعت البحوث أخيرا في الاجابة عنها.

تقديم التلمائية :

أمام تكاثر الاعلام على المستوى العالمي فإن الانتاج الاعلامي أصبح لا يحتل مكان الصدارة أمام تقدم الاعلام المتخصص. فالتقنيات الحديثة بفضل قدرتها على الاستيعاب ومعالجة المعطيات وبثها وتبليغها تساهم مساهمة فعالة في انتاج المعلومات وتبادلها على اختلاف أنواع هذه المعلومات من اقتصادية ومالية وعلمية وغيرها والتي تصبح في الآن

نفسه عاملا مهما في الاقتصاد العالمي. وهكذا فاننا نشهد اليوم توسيعا في مفهوم الاعلام الذي دخل جميع القطاعات والأنشطة. وهذا المتروج الجديد للاعلام يتركز في جانب كبير منه على تطور التداخل والترابط بين تقنيات الاعلام وتقنيات الاتصال عن بعد التي عادة ما نطلق عليها اسم التلماتية **TELEMATIQUE**.

والأبحاث في هذا المجال ما زالت حديثة وهي أقل تطورا من الأبحاث الخاصة بوسائل الاتصال الأخرى. غير ان البحث في هذا الميدان رغم حداثة بدأ يكشف عن جوانب ما انفكت تثير مشاكل تتعلق بالمفهوم العام لهذا النوع الجديد من الاتصال وتعلق خاصة بالمنهجية التي يتوخاها. ان نمو المعلوماتية وتطورها خلال الثمانينات خلق وضعية جديدة تتميز بخاصيتين هامتين : سيطرة الشركات العابرة للمحدود على هذا القطاع واختلال كبير في توزيع هذه التكنولوجيا الجديدة على المستوى العالمي.

لقد تمكنت صناعة المعلوماتية من فرض نفسها كصناعة عالمية تركز على تجانس كبير في انتاجها. وتقوم شركات متعددة الجنسيات غالبا بتصنيع التجهيزات التي تحتاجها هذه الصناعة مثل شركة IBM التي تمثل المرتبة العالمية الأولى والتي تمكنت في الواقع من فرض معايير دولية لانتاجها.

ومن ناحية أخرى فان ادخال المعلوماتية بصفة مكثفة للبلدان الرأسمالية المتقدمة يتناقض مع تأخر بقية بلدان العالم الأخرى في هذا المجال وخاصة البلدان النامية التي لا تمثل سنة 1984 حسب احصائيات هيئة المعلومات الدولية IDC سوى 6% من السوق العالمية في مجال المعلوماتية. هذا التوزيع المختل يلاحظ في بلدان آسيا التي لا تمثل الا 28% فقط والبلدان العربية 8% وافريقيا 5,3% بينما أمريكا اللاتينية 58% وما زالت مسألة التجهيزات من المعدات الخاصة بالمعلوماتية تثير مشاكل بين مختلف البلدان اذ يوجد اختلافات على مستوى المواصفات العالمية وعدم تناسق وتجانس في البرمجيات واللغات وعدم القدرة على حصر ذلك وإحصائه بصفة علمية. فبعض البلدان التي هي اليوم على طريق التصنيع مثل بلدان جنوب آسيا (الصين - هونغ كونغ - سنغافورة) تنتج أحجاما هائلة من معدات المعلوماتية ولكن نظرا لضيق سوقها الوطني فهي تعتمد على التصدير وقد ساعدها على ذلك وضعها القانوني الدولي كمناطق للتجارة الحرة توفر اليد

العاملة المتخصصة لديها بتكلفة أقل مما في البلدان المصنعة الأخرى وهي عناصر تضافرت لتجعل منها أماكن مفضلة لدى الشركات متعددة الجنسيات لإقامة فروع بها.

أما البلدان النامية الأخرى فما زالت إلى اليوم عالة على غيرها من البلدان المصنعة في مجال توريد المعدات والبرامجيات المعلوماتية ولذلك فإن قطاع المعلوماتية لم يشمل إلى الآن إلا القطاع الإداري خاصة ذات الأطراف المركزية. غير أن هذا الاختيار الذي يعتمد المركزية أصبح غير مستقر بدخول الميكروكمبيوتر دخولا مكثفا وغير خاضع للمراقبة في هذه البلدان كما حدث في نيجيريا حيث يصعب اليوم دراسة آثار اقتحام الميكروكمبيوتر ولا انعكاساته على الحياة الاقتصادية والاجتماعية بهذا البلد.

وهكذا يتضح لنا أن انتشار المعلوماتية على المستوى العالمي ما زال يشكو اختلافا وتفاوتا كبيرا بين مختلف بلدان العالم سواء على مستوى التجهيزات أو على مستوى استراتيجيات الاستعمال والانتشار، وحتى على مستوى الدراسات والبحوث المتعلقة بهذا المجال، فأغلب الدراسات التي تمت إلى اليوم اعتمدت تجارب البلدان المصنعة.

ورغم هذه العوائق فقد تم القيام ببعض البحوث حول هذا القطاع تعلقت بمسائل اقتصادية ومؤسسية وقانونية. فاهتمت بعض هذه البحوث بدور ومكانة البلدان النامية في هذه المسالك الاعلامية ومساهمة البلدان الأقل نموا في عملية التبادل الاتصالي التي قد تفتح أمامها امكانيات الحصول على معطيات ذات طابع تقني وعلمي ما زالت إلى اليوم حكرا على البلدان المصنعة ومن شأنها أن تساعد في عملية التنمية وبناء المجتمع الجديد. إلا أن الدراسات أثبتت بما لا يدع مجالا للشك تبعية البلدان النامية في هذا المجال إلى البلدان المصنعة وما يزيد الطين بلة مساعدة التقنيات الحديثة على الحفاظ على هذه التبعية وبقائها ذلك أن هذه البلدان وهي مصدر المعلومات ذات الطبيعة الاقتصادية والتجارية خاصة فيما يتعلق بالمواد الأولية واستهلاك السوق وتنافس الشركات العالمية عليها، وأن هذه المعلومات يتم نقلها وتبليغها ومعالجتها في البلدان المصنعة وغالبا ما تتم هذه العمليات بما يتوافق ومصالح الشركات العالمية أو على الأقل بما لا يضر بها. وبصفة عامة يمكن القول في آخر هذه الصفحة بأن البحوث في هذا المجال ليست عديدة وهي ما زالت تتطلب عناية خاصة بل ومتزايدة وتستدعي القيام بتجارب ميدانية هامة لقياس آثار وانعكاسات تدفق المعلومات خارج الحدود على النظم الاقتصادية لمختلف مناطق العالم.

عصر الشبكات :

ساهم الترابط المتزايد بين الاتصالات عن بعد والمعلوماتية وقطاع السمعي والبصري في الرفع بشكل واضح في عدد دورات نقل المعلومات التي بدأت تتحول أكثر فأكثر إلى شبكات.

وتشهد شبكات الاتصال الحديثة اليوم تحولا جذريا اذ تعتبر التقنيات الحديثة أولا وبالذات مصدرا لتحسين الشبكات التقليدية مثل ادخال الآلية على شبكة الهاتف والزيادة في امكانيات نقل المعلومات. وأضاف إلى ذلك ان التقنيات الحديثة هي التي كانت وراء انشاء شبكات جديدة أخرى ذات طابع تقني كشبكات التلمانية أو البث الاذاعي المباشر ذات طابع اقتصادي أيضا مع ظهور هياكل جديدة للاستغلال والتصرف. وقد بدأت آثار وانعكاسات هذا العصر الجديد « عصر الشبكات » في الظهور ولربما كانت علامات تبشر بحدوث انقلابات هامة في المستقبل.

ومن بين هذه الشبكات الجديدة نجد شبكات « الفيديو تيكس » التي تحتل مكانا هاما. فبفضل هذه التقنية الجديدة يصبح بإمكان الميكروكمبيوتر المجهز بمودم modem بالوصول عن طريق شبكة الهاتف إلى بنوك المعطيات واتمام صفقات تجارية وتبليغ الرسائل الالكترونية. فشبكة الفيديو تيكس توفر اليوم العديد من التطبيقات التقنية التي تقدم أجمل الخدمات في المجال المهني وخاصة لرجال الأعمال والباحثين. فالشبكات المهنية (داخل المؤسسات وخارجها) ما انفكت تتطور وعددها يتزايد بسرعة وهي موضوع بحوث اقتصادية ترمي لدراسة آثارها وانعكاساتها على حياة المؤسسات (انتاجية، اداء، تنظيم داخلي) وعلى التحولات التي تنجر عنها على مستوى العمل (تطور مواطن الشغل، التقيص من الموظفين الخ...) وأسفرت البحوث في هذا الميدان على نتائج متنوعة ولكنها تتفق جميعا على ان هذه الشبكات تؤدي إلى طرق جديدة في التصرف وفي نشر المعلومات ذات الطابع المهني المختص.

كما عمت فائدة هذه الشبكات الجديدة البيوت أيضا اذ أصبح جهاز التلفزيون يمثل بنك معلومات بفضل ظهور التيليتكس الذي يث عن طريق الموجات الهرتزية والذي يمكن بفضل استعمال آلة لرفع الشفرة من الحصول على معلومات عامة مثل الأخبار والتوقعات الجوية ومعلومات حول الحفلات.

ويشير تطبيق القوانين بحقوق التأليف على البرامجيات - حسب تقرير اليونسكو عن الاتصال في العالم - جدلا لأصول معاهدة برن الدولية لحقوق المؤلف والتي بالنسبة لها لا يمكن حماية حقوق التأليف إلا متى كانت البرامجيات واضحة وقابلة للقراءة من قبل جميع الناس، وهذا أمر قلما يحدث. وتبقى مسألة ضبط نصيب الابداع الفردي من انتاج البرامجيات قضية مطروحة. وعلاوة على ذلك فان بقاء مشكلة التجاوز المحتمل لحقوق المؤلف بغية حماية أنظمة البرامجيات يمكن أن تؤدي إلى احتكار للمعدات منافية للقوانين.

ونتبين من هذه اللوحة الموجزة حول ما يثار حالياً من جدل ان حماية البرامجيات تدعو إلى اجراء بحوث بهدف ضبط القوانين على الوجه الأفضل. لقد تم في عديد من البلدان النظر في مشكلة القرصنة في المجال السمعي البصري والمتمثلة في استنساخ غير شرعي للاشرطة السمعية أو لافلام الفيديو فوضعت نصوص قانونية لمنع هذه الممارسات وردع المخالفات وقد انعقد في باريس سنة 1986 اجتماع مشترك بين المنظمة الدولية للملكية الفردية OMPI والمنظمة العالمية للعلوم والتربية والثقافة تحت خلاله المصادقة على قرار يقضي بتشجيع الدول الأعضاء على اصدار تشريعات وطنية تضمن احترام حقوق ملكية المؤلفين والمبدعين في المجال السمعي البصري مثلما تنص عليه الاتفاقيات الدولية وفي سنة 1988 أصدرت اللجنة الوزارية الأوروبية توصيات تتعلق بالاجراءات الهادفة إلى مقاومة القرصنة في ميدان حقوق التأليف وفي مجال النسخة الصوتية السمعية الخاصة. وقد أصدر عدد كبير من الدول جملة من التشريعات في هذا الاتجاه غير ان انتشار النسخ غير الشرعية أخذ أبعاداً هامة في العالم بأسره.

وفي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية فان تكاثر الشبكات ادى إلى انقلاب الوضعية السائدة في هذا القطاع رأساً على عقب مما دعا الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى مراجعة القوانين بها حالياً. وستمكن التدابير الجديدة التي اتخذت في اجتماع « مالين » باستراليا سنة 1988 الذي صادق على أول « اتفاقية دولية حول الشبكات والخدمات الشاملة في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية » من حماية ترابط الشبكات بعضها ببعض واقامة شبكات للخدمات الخاصة، وستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في جويلية 1990.

ومن ناحية أخرى تبقى مسألة الوضع القانوني للتبادل عن طريق التلمانية الذي كان موضوع مفاوضات في صلب GATT الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة التي انعقدت بالأوراغواي سنة 1986 وما زال الحلال قائما بين الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية التي تساند التبادل الحر وتدعو إلى إبرام اتفاقية متعددة الأطراف حول التحرير الشامل لهذه الخدمات وبين بقية البلدان الأخرى التي ترى في هذه العملية تهديدا لسيادتها وثقافتها الوطنية.

إن كل هذه المشاكل المطروحة ذات الطبيعة القانونية لا يتم النظر فيها على المستوى الدولي فقط بل نراها تستأثر أيضا باهتمام المجموعات الإقليمية كبلدان أمريكا اللاتينية ومجموعة الوحدة الأوروبية والمجموعة الأفريقية وغيرها التي ما انفكت تتداول حول هذه المسائل وتتخذ التوصية تلو التوصية والقرار تلو القرار.

إن تزايد النشاط الاتصالي وتكاثره كان دائما مشفوعا بمحاولات لتقنين سوق الاتصال الجديد غير أن أعداد اطار قانوني دولي جديد يمكن من مراقبة قطاعات الاعلام المختلفة ما زال من الأمور المتشعبة والمعقدة جدا والتي ما زالت تتطلب البحث والدراسة.

القرصنة في مجال المعلوماتية والفيديو :

تسببت المنتوجات الصناعية في ميدان الاتصال في حصول انتهاكات عديدة للاتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية. وتقدر الخسائر المسجلة في ميادين الموسيقى والكتاب والفيلم والبرامج بالملكات من الملايين من الدولارات الأمريكية.

وانشرت هذه الظاهرة في كامل جهات العالم اذ أصبح الحصول على نسخة غير شرعية في هذه المجالات عملية بسيطة وسريعة سمح بها التقدم التقني إلا أن هذا العمل « الاجرامي » يكتسي أشكالا مختلفة مما يدعونا إلى التمييز بين النسخة المعدة لأغراض خاصة وبين النسخ المزورة التي أصبحت تنتج في شكل شبه صناعي لأغراض التسويق.

وفي قطاع المعلوماتية تتعرض البرامجة لعملية التزوير الآلي الذي يمارس بصورة صناعية في بعض بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية. وقد لحق ضرر كبير بمبدعي وصانعي البرامجة الأصلية من جراء مسالك توزيع هذه المنتوجات التي قد تكون لها أحيانا تفرعات دولية.

ويتضح اليوم ان الاجراءات القانونية المتخذة للقضاء على القرصنة في مجال المعلوماتية لم تكن لها الفاعلية المطلوبة مما حدا بالعديد من البلدان بمن جملة من القوانين قصد حماية الملكية الفكرية البراجمية.

وقد أجريت بحوث في هذا الصدد لتحليل المصاعب التي أسفر عنها تطبيق نصوص هذه القوانين.

وفي البلدان المتشعبة فالوضع يبدو متشعبا ومعقدا، وقد بينت دراسات أنجزت بمساعدة اليونسكو في خمسة بلدان (استراليا وماليزيا والهند والفلبين وسريلانكا) انه رغم ما تضمنته هذه النصوص من أحكام قاسية ضد المخالفين فان تطبيق هذه النصوص كان أمرا صعبا نظرا لبطئها وتكلفتها التي تتجاوز أحيانا امكانيات البلدان المعنية أضف إلى ذلك ان هذه الاجراءات كانت مخصصة أساسا لخدمة مصالح المستحقين الأجانب اذ ان أغلب البرامجيات مستوردة.

وهكذا فان القرصنة في مجال المعلوماتية تبقى متواصلة في غياب مراقبة فعلية وناجعة.

وتبين البحوث ان التجارة العالمية للبراجمية في مجال المعلوماتية تتم في اتجاه واحد اذ تقوم البلدان المصنعة بتصدير منتوجاتها إلى البلدان النامية. وقد ساعدت أسعار البراجمية التي غالبا ما تكون مرتفعة على خلق سوق موازية وبالتالي شجعت على التزويد.

أما القرصنة في مجال الفيديو فهي تعد شكلا آخر من أشكال تأثير التقدم التقني، وهذه كذلك ظاهرة واسعة النطاق على المستوى الدولي. ويرتبط الانتشار الفوضوي وغير المراقب للنسخ غير الشرعية للأفلام باتساع مجال سوق الفيديو الذي عرف تطورا مريعا خلال العقد الأخير.

إلا ان الاجراءات القانونية المتخذة لاصلاح هذا الوضع لم تمكن من القضاء على القرصنة في هذا المجال ولا تزال النسخ غير الشرعية لأفلام الفيديو تمثل القسط الأكبر في أسواق أمريكا خاصة. غير ان هذه الصعوبات لم تمنع بعض البلدان من ايجاد حل لهذه المعضلة يتمثل في توظيف معلوم على أسطرة الكاسيت الخالية من أي تسجيل على أن

تعود عائدات هذا المعلوم إلى منظمات المستحقين. ويبدو أن المتضرر الرئيسي من عمليات التزوير هذه هو قطاع توزيع الأفلام الذي تأثر تأثراً كبيراً نتيجة للتوزيع المسبق وغير الشرعي لنفس الفيلم عن طريق الفيديو. والخسائر التي تنجر عن عدم إقبال الجماهير على قاعات السينما كانت هامة جداً بدليل غلق العديد من دور السينما مثلما وقع في الأردن من جراء غزو الفيديو وتسجيلاته المزورة.

أما تأثير قرصنة أفلام الفيديو على مشاهدة التلفزة فكان ملموساً إذ عرفت التلفزات الوطنية بالبلدان النامية مصاعب متزايدة حيث هجرتها الجماهير لفائدة الفيديو، حتى المجهودات التي تبذلها هذه التلفزات قصد استقطاب اهتمام هذه الجماهير من جديد عن طريق اقتناء مسلسلات تلفزية من الخارج مثلاً فقد أعاقها التوزيع المسبق لهذه المسلسلات في كاسيت فيديو. وفي نفس الوقت تضررت السوق الأشهارية بالتلفزة نتيجة عزوف الجماهير عنها.

خلق تطور قطاع الفيديو انعكاسات عديدة وأقامت هذه التقنية الحديثة روابط متشعبة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي لها صلة بوسائل الاعلام (سينما - تلفزة - اشهار) وفي هذا الوضع الحالي حالت صعوبة تسليط الرقابة على هذا الصنف من وسائل الاعلام دون تحقيق الفعالية المرجوة. ولم تتوصل النصوص القانونية إلى حد الآن على القرصنة. بيد أن قطاع الفيديو يوفر موارد مالية ذات بال لتطوير قطاع صناعة الأفلام لأن جميع العائدات المترتبة من حقوق المؤلفين يشكل أفضل وسيلة للنهوض بصناعة الأفلام وتساعد على تنمية الابداع في المجال السمعي البصري. فالمنافسة في هذا المجال يمكن أن تشكل عنصر تكامل لفائدة مختلف وسائل الاعلام.

فالمسألة القانونية اذن تشمل رهانات ذات طابع اقتصادي وحتى ثقافي وهي رهانات حاسمة بالنسبة لمستقبل حضارة الصورة على المستوى الدولي بصفة عامة.

القانون وتصور الاعلام :

لقد سمح اتساع المشاكل التي تطرحها مسألة اعداد الصيغ القانونية المناسبة لتطوير التقنيات الحديثة بفتح مجال واسع للبحث.

وتندرج النصوص القانونية الجديدة التي تم إصدارها في شكل اتفاقيات ومعاهدات تراتيب وتوصيات وتوجيهات، أو التي هي بصدد الإعداد والدرس على المستوى الدولي أو الإقليمي أو الوطني في إطار محاولة فتح أو تنظيم سوق إعلامية في أوجه التطور.

وأدى تكاثر التجهيزات وهياكل البث والاستقبال في حقل الاتصالات السلكية واللاسلكية وقطاع السمعى البصرى إلى تزايد الدفع الإعلامى، الأمر الذى يطرح حملة من المسائل الجديدة ذات الطابع القانونى.

ويتميز التوجه الحالى بانتشار شبكات تزداد تشعبا وتعقدا من يوم لآخر وبالاتجاه نحو التسويق الكلى للإعلام.

وأمام ما تشهده أنظمة شبكات الاتصال من تطور برزت تصورات قانونية مختلفة بشأن قطاع الإعلام. وحسب التفسير القانونى للإعلام الذى جاء فى أحد القرارات الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان فإن الإعلام والتبادل التلفزيونى يندرجان فى إطار تقديم الخدمات.

ومن جهة أخرى أدرجت مسألة حرية تنقل الإعلام على جدول أعمال عدة منظمات دولية التى تدرس اليوم مسألة البث الإذاعى فهل يعتبر من الخدمات وبالتالي فيجب ان ينعم بحرية التنقل. وبظل الحل قائما بين المتمسكين برأى أو سياسة « دعمهم يعملون » الذين يرون أن التبادل الحر شبيه لمفهوم الحرية الاقتصادية الديمقراطية. وبين أنصار تقنين حرية تنقل الإعلام قصد ضمان احترام التعددية وتبادل أكثر توازنا للإعلام بين مختلف جهات العالم.

والاقرار بهذا الرأى أو ذاك لم يبق متجمدا إذ أثبتت فى صلب المجموعة الدولية مواقف شبه مركزة ومتنوعة حسب القطاعات التى يدور حولها النقاش. ويشهد الحوار الذى يدور حول النظام الدولى الجديد للإعلام والاتصال حاليا تطورا نحو مواقف أكثر واقعية قصد النهوض بدفق الإعلام عبر القارات من جهة وقدرات البلدان النامية فى مجال الاتصال.

وتطرح مسألة تقنين أنشطة الاتصال الدولى كذلك مشكلة الخلافات بين الهيئات الدولية والإقليمية والوطنية. فقد تتعارض أحيانا الأحكام التى تسن على المستوى الدولى

مع الاجراءات الوطنية في ميادين متنوعة. وقد برز للعيان في عديد من الجهات - بما فيها المجموعة الأوروبية - تعارض في وجهات النظر حول السياسة الاعلامية والمبادئ التي تمت المصادقة عليها حول حرية تدفق الاعلام. فالمسألة المتعلقة بتطبيق الترتيبات المصادق عليها دوليا مثلاً تبقى معلقة.

ان التقنيات الحديثة في مجال الاتصال مهية أكثر من غيرها لمخالفة النصوص القانونية وخير مثال على ذلك التطور الذي شهده قطاع المعلوماتية والفيديو. ومن جهة أخرى سيفتح التوسع المتوقع في مجال الاستقبال المباشر للبرامج التي وقع بثها عبر الأقمار الصناعية ثغرات في التشريعات الوطنية اذ سبق ان حصل عدم احترام هذه التشريعات من قبل التلفزات التجارية في حالات كثيرة. وتعزى هذه الثغرات في جزء منها إلى الضغط الناتج عن المنافسة وإلى الطلب المتزايد على البرامج.

وأخيراً ضاعف التطور الذي شهدته شبكات الاتصال من الترابط بين الأمم وطرح المسألة الأساسية المعلقة بإزالة طابع الاقليمية عن الاتصال. ان الرهانات التي تطرحها التقنيات الحديثة معبرة جداً وتتعلق بمسائل الأمن والمحافظة على المصالح الاقتصادية وحماية الحريات الفردية. ولهذا الغرض فقد وضعت بصفة تدريجية نصوص قانونية دولية تساعد على سد الثغرات التي خلفتها النصوص القانونية المعمول بها عند انتشار التقنيات الحديثة دون ان تناقش مجموع المشاكل المطروحة وتظل بحاجة إلى الدرس والبحث.

يشهد اليوم الاتصال الدولي حالة غليان لم يسبق لها أن شهدتها من قبل تتميز بظهور منطلق جديد تسير وفقه صناعة مسالك الاتصال وتسويقها. ويفرض هذا الوضع اجراء مشاورات دولية واسعة النطاق للحفاظ على التوازن بين الجهات وصيانة حقوق البلدان الأكثر فقراً في مجال الاعلام وضمان احترام المبادئ الأساسية للتعاون الدولي، اذ أصبحت الحاجة متأكدة لتطوير الدراسات القانونية حول هذا الموضوع للمساعدة على تحديد هذه المسائل ومعالجتها.

الفصل الرابع

الرهانات الثقافية لتقنيات الاتصال الحديثة

التأثيرات الثقافية لوسائل التوزيع الجماهيرية عديدة وتشكل أحد العناصر الفعالة في البحث حول مسائل الاتصال على المستوى الدولي. إن تكاثر عرض البرامج اليوم ووفرته وتنوع وسائل الالتقاط الناتج عن تطور تقنيات الاتصال الحديثة (الأقمار الصناعية، فيديو وغير ذلك...) أدى إلى نمو متسارع في الأفق الدولي لمنتجات القطاع السمعي البصري، وترتب عن ذلك وضعية جديدة تدعو إلى الاهتمام والعناية والدرس:

استأثر تداول أجهزة الاتصال وانتشارها منذ السبعينات باهتمام الباحثين في مجال الاتصال الذين أشاروا إلى أن انخراط التوازن في تبادل المنتجات الثقافية من الشمال نحو الجنوب هذا من النتائج المباشرة للمحاور حول نظام عالمي جديد للإعلام والاتصال.

فالمسيطرة الواضحة للتجهيزات المستوردة من الغرب في مجال التبادل الدولي تثير تساؤلات أساسية حول مدى تأثيرها على مختلف الثقافات القومية. ويعتبر انتشار هذه المنتجات في العديد من بلدان العالم من عوامل تسطيع الثقافات وتهديدا بالتلاشي والزوال للمحلية منها وفي المقابل تساعد تقنيات الاتصال الحديثة على بروز أشكال جديدة للثقافة، لا تزال معمورة، متولدة من تفاعل القديم والجديد مما يدعو إلى البحث والدراسة.

ومن ناحية أخرى فإن مسألة نقل التكنولوجيا يتطلب أيضا إجراء بحوث شاملة للعديد من الأشكاليات في المجالات الفنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية السياسية.

العودة إلى قضية « الأمية الثقافية » :

إن الرهانات الثقافية للاتصال الدولي تم تحليلها انطلاقا من دراسة تدفق منتجات الاتصال الجماهيري في مختلف مناطق العالم. وقد مكنت دراستان كميتان - ساعدت

اليونسكو على إنجازهما - من رصد النتائج اإجمالية للانتشار العالمى للبرامج الاعلامية والخصص التلفزية. وقد أصبحت نتائج هذه الدراسات معروفة، لكن من المفيد التذكير بصورة اإجمالية بالعناصر الأساسية.

فقد أكدت دراسة سنة 1983 النتائج الأساسية للمعطيات التي تم الحصول عليها قبل عشر سنوات، ففي القطاع التلفزي يتواصل التبادل الدولي حسب تيار يكرس سيطرة البلدان الكبرى المصدرة على بقية العالم. وتعيد الدراسة أن أغلبية البرامج المستوردة مصدرها الولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أقل أوروبا الغربية ومن اليابان (وبالنسبة إلى هذا البلد الأخير فالأمر يتعلق بالصورة المتحركة).

كما تؤكد الدراسة أن سيطرة البرامج التي تنتجها الولايات المتحدة لا جدال فيها. وكانت تمثل سنة 1983 أكثر من 40% من البرامج التي تستوردها أوروبا الغربية وأكثر من 3/4 من جملة البرامج التي تستوردها أمريكا اللاتينية وتفيد الدراسة أيضا أن أغلب البرامج التي تستوردها الدول الأفريقية الست التي شملتها الدراسة من بلدان الشمال هي الولايات المتحدة الأمريكية أساسا ومن المملكة المتحدة.

على أن دراسة سنة 1983 تكشف أيضا تقدما ملموسا لتطور التبادل الإقليمي عن طريق الأقمار الصناعية وقد ساعدت التقاليد الراسخة بين بلدان أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية على تحقيق هذا التبادل، إذ أكثر من 40% من البرامج الأجنبية التي تبث في هذه البلدان متأتية من هذه المناطق. ومن ناحية أخرى فإن ثلث البرامج التي تستوردها الأقطار العربية مصدرها العالم العربي. وفي نفس السياق فإن مصدر 10% من البرامج التي تستوردها بلدان أمريكا اللاتينية هو من نفس المنطقة الجغرافية.

وبالرغم من أهمية التبادل الإقليمي فإن الوضع الحالي يتسم باستمرار اختلال التوازن في نسب تدفق البرامج بين الأمم والمناطق كما ومصدرا. وهكذا فإن اختلال التوازن شمال جنوب يضاف إليه اتساع الهوة بين الشرق والغرب إذ أن بلدان أوروبا الشرقية تستورد أكثر من 2/3 البرامج الأجنبية من بلدان غير اشتراكية وفي المقابل لا تستورد بلدان أوروبا الغربية سوى 3% فقط من برامجها من البلدان الاشتراكية.

أما فيما يخص تدفق الأفلام السينمائية فإن الوضع ينسجم مع التيار السائد وبالرغم من تعاظم انتاج الأفلام الآسيوية (علما بأن الهند واليابان هما أهم المنتجين في العالم بالنسبة إلى عدد الأفلام) فإن الأفلام الأمريكية وتليها في المرتبة الأفلام الغربية تشكل أكثر من 80% من الأفلام المشتراة من البلدان غير الاشتراكية. وتفيد الدراسة ان الأفلام الآسيوية قلما تسجل حضورا يتعدى الساحة الوطنية أو الاقليمية.

وتنعكس الاتجاهات الكبرى التي سبق بيانها تبادل الأخبار التي تؤمنها بنية عالية كبريات وكالات الأنباء التي تزود البلدان النامية بأهم نسبة من الأخبار.

وتم تسجيل بعض التقدم في تبادل الأخبار على المستوى الاقليمي وخصوصا بين بلدان الكرايب و بين الأفطار العربية وفي آسيا حيث سهلت مؤسسة الاتحاد الآسيوي للبحث الاذاعي التبادل التلفزيوني. لكن ما يمكن ملاحظته اجمالا بخصوص تدفق الأخبار على المستوى الدولي انعكاس النمط السائد للبرامج السمعية البصرية إلى حد كبير.

واعتمدت دراسة أخرى انجزت باعانة اليونسكو لتغطية الأحداث العالمية من قبل الصحافة اليومية ونشرات الأخبار في الاذاعة والتلفزة في 29 دولة متشرة بمختلف مناطق العالم. وكشفت النتائج انسجام تغطية الأحداث العالمية من ناحية وأهمية العوامل الاقليمية من ناحية ثانية كمقياس تنقية حاسم في اختيار الأخبار الأجنبية التي تعالج في كل وسائل الاتصال الوطنية. والملاحظة الثانية التي كشفت عنها النتائج تتعلق بأهمية الأخبار التي تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية. ولا تحتل النقاط الساخنة للأحداث العالمية إلا المرتبة الثالثة. أما مناطق العالم الثالث التي لا تكون موطناً لأحداث هامة وكذلك بلدان أوروبا الشرقية فإن الاهتمام بها ضعيف. وأما بخصوص مصادر الأخبار فإن الوكالات الوطنية للأنباء والمراسلين الخواص يشكلون أهم المصادر تلهم كبريات الوكالات العالمية للأنباء.

وتبين هذه النتيجة وظيفة التنقية والمعالجة التي تقوم بها وكالات الأنباء الوطنية في غالب الأحيان انطلاقاً من برقيات كبريات الوكالات العالمية. ولا تحتل البرقيات والأخبار التي يشها مجمع وكالات الأنباء لبلدان عدم الانحياز أو الوكالات الاقليمية إلا حيزاً محدوداً من تغطية الأحداث العالمية في البلدان التي هيكلتها الدراسة بما في ذلك البلدان النامية منها.

وتؤكد هذه النتيجة أولوية كبريات وكالات الأنباء العالمية التي تضمن لنفسها، في الوقت الحاضر المرتبة الأولى بفضل نوعية شبكة مراسليها وانتشارهم وبفضل التقاليد المهنية التي تتمتع بها. وتحمل البرامج الترفيهية الصدارة دوماً في تداول الأدوات السمعية البصرية وقد انطلقت منظمة اليونسكو سنة 1984 في انجاز دراسة خاصة حول التدفق العالمي للبرامج الخيالية. وتعتمد الدراسة على بحث تم القيام به في 13 بلداً من بلدان أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا. وتفيد النتائج أن الولايات المتحدة لئن كانت أكبر مستورد للبرامج بحساب الكمية الإجمالية، فإن نسبة الأفلام الخيالية التي يشها الولايات المتحدة في قنواتها التلفزيونية لا تمثل سوى 13% من نسبة الأفلام الخيالية التي تبثها هذه القنوات. أما بالنسبة إلى بقية البلدان الأخرى التي شملتها الدراسة فإن بث الأفلام الدرامية الأجنبية المصدر يتجاوز الأفلام التلفزيونية الخيالية بنسبة 80% في البلدان النامية التي شملتها الدراسة.

ومن ناحية أخرى فإن البث المباشر عبر الأقمار الصناعية له تأثير مباشر على تدفق البرامج التلفزيونية، من ذلك أن البرامج الغربية تلتقط بواسطة هوائيات صغيرة في بعض المناطق كبلدان الكرايبس والمغرب العربي.

ويفتح الفيديو قنوات توزيع عالمية أخرى لأدوات سمعية بصرية يصعب تحديدها بالأرقام بسبب الأعداد الكبيرة للمتوجات المتداولة عالمياً في الأسواق وفي البيوت ولكن غير شرعية ولا خاضعة للقوانين والموازن. وتفيدنا دراسة أنجزتها اليونسكو حول وصفية الفيديو في 26 بلداً ببعض المعلومات التي تمكن من الإحاطة بالخصائص العامة لتدفقات هذا الانتاج.

وتسيطر شركات الانتاج للبلدان المصنعة وخاصة الأمريكية منها على السوق العالمي لبرامج الفيديو. وإن غالبية الأفلام المعروضة في عديد من البلدان هي مستوردة من ذلك أن 75% من العناوين هذه أجنبية الانتاج في اسبانيا و96% في أستراليا (منها 60% أمريكية) بينما في البرازيل نجد الأفلام الأجنبية تمثل 80% ومن جهة أخرى فإن الأفلام المصرية والهندية والآسيوية المسجلة على كاميت فيديو تحتل مكاناً مرموقاً في مجال التوزيع تبعاً في البلدان العربية وفي الهند.

أما محتوى برامج الفيديو فاتها تهدف بالأساس إلى الترفيه ويشمل بعض نماذج سائدة مثل أفلام المغامرات وأفلام العنف. والصور المتحركة وأفلام الجنس.

أما انتاج واستهلاك أفلام الفيديو المتعلقة باهتمامات خاصة مثل الرياضة والهوايات الخاصة فهي هامشية. وحسب نتائج الدراسات التي أنجزت في هذا المجال فإن الفيديو يساهم في تقوية الاتصالات بين الأمم وفي تنمية استهلاك أدوات الترفيه.

من ذلك ان الاشكال الجديدة لعرض المتوجات السمعية البصرية والطلب المتزايد للصورة هو من الأمور البارزة في أغلبية مناطق العالم وهذه العوامل جميعا تدعو إلى المزيد من البحث وإلى تحديد المعطيات حول تدفق هذه المتوجات عالميا.

هناك بعد آخر حول تطور الانتاج السمعي البصري على مستوى عالمي يكمن في الاتجاه نحو توحيد الأدوات الثقافية وجعلها متجانسة على الصعيد العالمي من ذلك ان تفوق المسلسلات والأفلام التي تنتجها بلدان شمال القارة الأمريكية وسيطرتها على قسم كبير من مناطق المعمورة يقودان حتما إلى توحيد معايير الانتاج وجعله متجانسا.

والسجاح العالمي الذي سجلته الأفلام الخيالية التي انتجتها الولايات المتحدة الأمريكية كان موضوع عدة دراسات وبحوث وقد انكب الباحثون على دراسة أسباب شعبية هذه الأفلام. وتبين ان النظام المتبع في تسويق هذه المتوجات التي يمكن اقتناؤها بأثمان زهيدة يمثل العامل الحاسم في وفرة توزيعها على المستوى العالمي. والخلاصة التي يمكن ان نجنيها من هذه اللوحة السريعة تتمثل في ان العالم يخضع اليوم إلى نوع من سيطرة المقاييس الأمريكية في الانتاج الأمر الذي من شأنه أن يساعد على توحيد مقاييس وموازن انتاج هذه الأفلام وبسهل ذلك تدفق الأفلام الأمريكية تصحبها اذن عملية توحيد يخشى ان تؤدي حسب بعض البحوث إلى تدعيم حركة تركز المجموعات في مجال الاتصال عالميا. فوفرة العرض المتمثلة في كثافة تدفق الأفلام الأمريكية يصحبها اذن عملية توحيد التي يخشى ان تؤدي حسب بعض البحوث إلى تدعيم حركة تركز المجموعات الكبرى العاملة في مجال الاتصال.

ظهور أشكال جديدة للثقافة :

ان تأثير الانتاج السمعي البصري العابر للحدود على ثقافات بقية مناطق العالم كان موضوع كتابات كثيرة التي اشتهت كلها من مخاطر انحلال الشخصيات الثقافية لتلك المناطق المتأثرة وتسطيح التقاليد الثقافية العالمية.

وقد حظرت هذه الكتابات من انتشار نمط من المجتمع يركز على القيم المادية وقيم حماية المستهلك وهو ما يتعارض مع القيم الأخلاقية والروحية لعدد من المجتمعات. فالبرامج المصدرة قد تحمل في طياتها أثاراً سيئة مثل التطلع المتزايد لامتلاك الحاجيات الاستهلاكية والنجاح الفردي الذي يؤثر حتماً على القيم الجماعية التي ما زالت تركز عليها بعض المجتمعات التقليدية. ومن ناحية قان وصول نسبة عالية من أفلام العنف من بين الأفلام المصدرة إلى الخارج تؤدي إلى انتشار الأمثلة السلبية السيئة بين الشباب بالخصوص.

واتاج هذا المنتج يؤثر أيضاً على تكوين ذوق الجمهور وجعله يميل شيئاً فشيئاً إلى أفلام الحرب والعنف الطاغية على الاتاج الغربي والتعود على مناطق الترف والغنى الخلابة وإلى درجة تجعله لا يستسيغ الأفلام التلفزيونية التي تنتج محلياً لافتقارها إلى الأبهة، فيعرض عنها الجمهور ويقبل على أفلام الفيديو الأجنبية.

وهذه الملاحظات العامة هي خلاصة دراسات لمحتوى البرامج ولنسبة تدفق هذه البرامج الثقافية. وهذه النوعية من البحوث هامة جداً ومفيدة ولكنها لا يمكننا من الاحاطة بالاثار الحقيقية للبرامج الغربية على الثقافات الأخرى التي تتطلب معرفتها دراسة من نوع آخر تهتم بالأجناس البشرية والعرقية.

وقد بدأت الدراسات التجريبية المتعلقة بالمشاهدين في مختلف مناطق العالم بالتطور والنمو في العقد الأخير رغم بقائها محدودة من الناحية العددية. فالبحوث حول مسلسل دالاس الأمريكي في عديد البلدان كانت غنية بالمعلومات الدسمة. فقد أثبتت النتائج ان نظرة الجمهور إلى المسلسل الذي عرف نجاحاً عالمياً باستثناء اليابان وبعض دول أمريكا اللاتينية. كانت مختلفة باختلاف الأوساط العرقية والثقافية.

هذه اللوحة الموجزة تؤكد الدور النشط للمتفرج المتقبل في استهلاك المنتج الاتصالي.

فالبحوث حول تأثير ترويج ثقافة عالمية يتطلب دراسات كيفية وعلى أمد طويل لمحاولة استيعاب طبيعة انعكاسات هذا الترويج على قيم مختلف المجتمعات ومقاييسها

الأخلاقية. إن هذه الطريقة تتطلب القيام بدراسة عرقية بعمق وملاحظات دقيقة تركز على معرفة جيدة للثقافات المحلية.

ان تصنيع الثقافة بدأت تغزو شيئا فشيئا المصادر الثقافية لمختلف مناطق العالم وبدأت هذه الظاهرة تنمو وتتطور أيضا في بلدان الجنوب مما يهدد بالخطر الحاضر الثقافي لهذه البلدان فثقافات مختلف مناطق العالم تشهد اليوم تحولات عميقة بما فيها ثقافات البلدان المصنعة ويصعب عليها اليوم تحديد هذه التحولات وتحليلها.

ان تحليل الظواهر الثقافية يتضمن إثارة اشكاليات جديدة لأن انعكاسات التقنيات الحديثة هي ذات طبيعة معقدة ومتعددة الأبعاد. غير ان الدراسات كثيرا ما اكتفت بتقويم الآثار انطلاقا من تحليل المنتج الاعلامي تحليلا أحاديا لمبعد على اعتبار أن الثقافات المحلية مجرد وعاء متقبل لا حول له ولا قوة.

وبالإضافة إلى كل ما سبق فان البحوث في مجال الاتصال لم تدعم بعد بالاشكال الجديدة للثقافة المتولدة من تداخل القديم والحديث والتي تأخذ في الاعتبار ظواهر التفاعل والتعايش والاختلاط. ان هذا التفاعل يولد مواقف وقيم جديدة وسلوك ويؤثر على الهويات الثقافية.

تأقاف التقنيات الحديثة :

تفتح التقنيات الحديثة آفاقا جديدة لنقل التكنولوجيا. فهذه التقنيات تبقى في أكبر جزء منها بين يدي البلدان المصنعة التي تستأثر نصيب الأسد من السوق العالمية في مجال الاتصال، ولكنها أيضا بدأت تسرب شيئا فشيئا إلى بقية البلدان الأخرى التي أخذت هي أيضا تتجهز بهذه التقنيات في قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلوماتية والقطاع السمعي البصري.

إن وعي الدول النامية باتساع الهوة بينها وبين بلدان الشمال جعلها تتطلع إلى اقتناء التقنيات الحديثة التي ترى فيها وسيلة من وسائل قنارك تأخرها وعنوانا على الحداثة. فالتقنيات الحديثة اذن أفضل فرصة للدول النامية لكي تراجع الأنماط التي اعتمدتها في

تميمتها بل وربما ترى فيها قفزة تمكنها من الدخول إلى « مجتمع الاعلام » ولعل الخاصيات العامة لهذه التقنيات (مثل صغر حجمها خاصة في مجال المعلوماتية، وكذلك أسعارها الزهيدة) تبدو كأنها عناصر ايجابية هامة تبرر اقبال الدول الفقيرة عليها.

والتطور التقني الحالي يولد تدخل مصالح الدول فيما بينها على المستوى العالمي. فالاستقلال الوطني لكل بلد على حدة يصبح اذن أمرا نسبيا بما فيها بلدان الشمال اذ ان التقنيات الحديثة كثيرا ما تستعمل قطعاً تصنع من بلدان أخرى. يجب التمييز اذن بين هذا التطور الذي نتحدث عنه وبين مسألة نقل التكنولوجيا الذي يهم أولا وبالذات بلدانا نفتقر إلى التكنولوجيا افتقارا كليا.

وطرق نقل التكنولوجيا تختلف باختلاف المشاريع والبلدان. فعلى مستوى صناعة التجهيزات يتوقف نقل التكنولوجيا في أغلب الأحيان على تنازل الدول المصدرة للتكنولوجيا على ناحية التجميع والتركيب فقط لفائدة الدول التي هي في حاجة للتكنولوجيا، وهذا ما اصطلح على تسميته « تكنولوجيا البراغي » حيث تستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من اليد العاملة الرخيصة في البلدان النامية.

وفي قطاعات المواصلات السلكية واللاسلكية والانتاج السمي والبصري فان نقل التكنولوجيا يتم عادة حسب الطريقة الكلاسيكية المسماة « مفتاح في اليد » الذي كان موضوع دراسات وبحوث عديدة. وصفقات محطات الاذاعة والتلفزة وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية ومحطات البث الأرضي عن طريق القمر الصناعي تمثل أفضل مثال على هذه الطريقة ذلك ان اقامة مثل هذه التجهيزات عادة ما تتم وفق عقود شاملة مع الشركات متعددة الجنسيات المتخصصة في قطاع الاتصال والتي تقوم بتصدير تلك التجهيزات وتركيبها وتوفير قطع الغيار، وهكذا نرى ان نقل التكنولوجيا يقتصر في هذه الحالة على تدريب العاملين الوطنيين على استعمال تلك التجهيزات والسهر على صيانتها فتكون النتيجة المباشرة لهذا النوع من نقل التكنولوجيا تبعية بعض البلدان أي المستوردة للبلدان المصدرة لما يسمى بالتكنولوجيا. وعلاوة على ذلك فكثيرا ما يتضح ان التقنيات المستوردة لا تتلائم مع ذلك البلد ويرجع سبب ذلك إلى عدم وجود دراسات مسبقة حول الحاجيات الانية والمستقبلية للبلد المستورد لتلك التكنولوجيا. وبالتالي تصبح

التجهيزات المستوردة والتي دفعت فيها أموال طائلة غير مستعملة بما فيه الكفاية بل تشغل بما هو أقل من طاقتها العادية كما هو الشأن بالنسبة إلى القمر الصناعي العربي (عربسات).

وما يمكن استخلاصه من هذه الفقرة الموجزة هو ان ينبغي قبل التفكير في نقل التكنولوجيا اعتبار عدة عناصر منها التمكن من المعلومات الأساسية حول التكنولوجيا التي يراد نقلها ولا نبالغ عندما نقول ان هذه المعلومات تبدأ بكيفية تصور صانع أو مخترع تلك التكنولوجيا ثم الأسس المعتمدة في صنعها وغيرها إلى المرحلة الأخيرة المتمثلة في كيفية استعمالها.

ولقد أثبتت البحوث انه على الدول المستوردة للتكنولوجيا ان تهتم أولاً بتدريب وتكوين العاملين في مجال تلك التقنيات تكويناً علمياً متيناً، وهو الشرط الأساسي لنجاح هذه العملية والقيام بدراسة الحاجيات الحقيقية الداعية إلى استعمال تلك التكنولوجيا بالذات والنظر بالخصوص في مدى ملاءمتها ومناسبتها لحاجيات البلد.

الفصل الخامس

التقنيات الحديثة في مجال التربية

اقتضت الابتكارات والاختراعات الحديثة في مجال التربية على غرار انتشار التقنيات الحديثة في مجال الاتصال. وهذا الانفتاح يعتبر في الواقع تحقيقا لحلم طالما راود أهل الاختصاص الذين يرون في هذه التقنيات وسيلة لاصلاح النظم التربوية التقليدية وأداة لملائمة تزايد الطلب في مجال التدريب مع حاجيات عالم الشغل المتطورة.

فالمعلوماتية والتلمائية (Télématicque) وعمليات التحاور عن بعد (Téléconférence) والتحاور السمعي Audioconférence والرسائل الالكترونية Message électronique وبنوك المعلومات، والفيديو، والاسطوانة المرئية Vidéo disque وغيرها من التقنيات الحديثة ساهمت في قلب مبادئ التعليم عن بعد رأسا على عقب.

وهذه الاختراعات الحديثة منتشرة بصفة خاصة في بلدان الشمال، ولكن بدأت أخيرا تظهر ولو بشيء من الاحتشام في بعض البلدان النامية، فتعليم المعلوماتية والتدريس بواسطتها بصفة خاصة أصبح اليوم الشغل الشاغل لعدد من البلدان.

ومن ناحية أخرى فإن الأهمية التي اكتسبتها وسائل الاعلام وتقنيات الاتصال الحديثة لدى مختلف المجتمعات تجعلنا نتساءل حول مدى تمكن الأفراد المستعملين هذه التقنيات من التحكم في انعكاساتها على المستويين الاجتماعي والتقني. وقد بدأت بعض مناهج التعلم الرسمية منها والحرية بادراج مواضيع مثل المبادئ العامة لتشغيل هذه التقنيات الحديثة وتكوين الفكر النقدي في استعمالها ضمن مقررات التعليم على المستويين النظري والتطبيقي.

وسائل الاعلام كإداة للتعليم :

يرجع اهتمام التربية بوسائل الاعلام في الأساس إلى القسط المتزايد التي ما انفكت تقنيات الاتصال الحديثة تحتله من حياة الشباب. فحسب تقديرات تقرير حول الاتصال في العالم الذي أعدته اليونسكو تبين ان الأطفال الذين بلغوا سن الدراسة في البلدان المصنعة يخصصون حوالي 30 ثلاثين ساعة من وقتهم في الأسبوع لوسائل الاعلام، وتستأثر التلفزة الجزء الأكبر من هذا الوقت، وهذا يعني أنهم يخصصون أسبوعيا لهذه الوسائل من الوقت أكثر مما يقضونه في المدرسة. وهكذا يمكننا الافتراض بان نفس الوضع سائد لدى أفراد نفس هذه الشريحة (أطفال المدارس) بين السكان الحضريين من الطبقات الاجتماعية المتوسطة والغنية في البلدان النامية.

ولقد أدى الدور الذي تقوم به وسائل الاعلام، (تلفزة، فيديو، راديو، مسجلات، مجلات) في أوساط تلاميذ المدارس والشباب، ببعض البلدان إلى وضع برامج تربوية عن طريق هذه الوسائل ذاتها. فالميكروكومبيوتر أصبح أداة تستهوي الشباب وتستأثر بأكبر جزء من وقتهم.

وتفيد دراسة قامت بها أخيرا منظمة اليونسكو بان التربية المتعلقة بوسائل الاتصال تتميز بعدم تجانسها على المستوى الدولي وعلى مستوى وضع البرامج وكذلك على مستوى التنفيذ. والملاحظة الأولى التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسة هو انه يوجد تباين كبير في هذا المجال بين مختلف مناطق العالم. فهذا النوع من البرامج التربوية غالبا ما يتم اعداده في البلدان المصنعة وأحيانا في بعض البلدان النامية مثل بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية غير أنها لم تظهر بعد في البلدان العربية وفي افريقيا. وإذا استثنينا بعض التجارب الناجحة في بلدان مثل النمسا وبريطانيا والنرويج فاننا نلاحظ ان هذه البرامج التربوية لا تلي في الغالب حاجيات التدريب والتكوين التي تحتاجها البلدان المستعملة لها على المستوى الوطني.

وبصفة عامة فان تدريس المواد المتعلقة بوسائل الاعلام يعتبر في المعاهد الثانوية من المواد المرتبطة بالشعبة الأدبية والعلوم الانسانية باعتبارها مواد اختيارية. وقد يقع التركيز في التدريس على الأبعاد الجمالية لهذه الوسائل كما هو الحال في فرنسا حيث يتم تشجيع الشباب على بحث ورشات تطبيقية لتعليم الشباب كيفية انجاز الأفلام والصحف.

وهكذا يمكن أن نلاحظ أن تعليم هذه المادة لم يحظ بعد بالدعم الملائم لمعالجة
وضعية محددة بكل وضوح في قلة التجهيزات التي تحتاجها مثل هذه الدروس وندرة
العناصر ذات الكفاءة والخبرة اللازمة لتدريسها.

وهناك ظاهرة غريبة في هذا المجال جديرة بالاهتمام وتتمثل في فصل تدريس مادة
وسائل الاعلام عن درس المعلوماتية ونادرا جدا ما يشار إلى تكامل هذين القطاعين.
فمادة وسائل الاعلام تحشر دائما في المناهج التعليمية مع المواد الأدبية بينما المعلوماتية وكل
ما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة نراه تابعا للشعب العلمية. ولعل ذلك راجع إلى تأثير التقليد
اذ ان مجتمعاتنا ما زالت تعتبر وسائل الاعلام من وسائل الثقافة العامة وبالتالي متفرعة عن
العلوم الانسانية أما المعلوماتية في نظر مجتمعاتنا فتدمج مع المواد التقنية وبالتالي تدريس
ضمن العلوم الصحيحة.

المعلوماتية والعربية :

ان مسألة ادراج المعلوماتية ضمن البرامج التربوية من المسائل التي استأثرت باهتمام
المجموعة الدولية منذ بضع سنوات، والواقع ان هذه المسألة كانت موضوع دراسات
متعددة ولقاءات كثيرة بين أهل الاختصاص، وأثارت نقاشا علميا وسياسيا طويلا.

فالكومبيوتر وبالخصوص الميكروكمبيوتر أصبح في عديد من المجتمعات عونا للتقدم
وتحديث التعليم وإعداد الأجيال القادمة إلى دخول « مجتمع الاعلام ».

ويبرر أنصار ادخال مادة المعلوماتية في البرامج التعليمية بالتطورات المنتظرة في مجال
تعديل هياكل سوق الشغل التي ستشهد طلبا متزايدا على المهن المتعلقة بانتاج المعلوماتية
واستعمالها. ويبدو أن التجارب التي قام بها بعض الاختصاصيين في هذا المجال ستعدل
نظرتنا بصفة جذرية إلى هذه المسألة رغم أنها لا تحصل إلى اليوم على المعطيات اللازمة ولا
المدة الزمانية الكافية لاستخلاص النتائج بكل موضوعية التي نعرفها على اثار ادخال
المعلوماتية في مجال التعليم.

والمعلوماتية في المدرسة لها تاريخ طويل. فقد بدأت بالظهور كمادة للتدريس في
الجامعات وفي المعاهد التكنولوجية منذ عقدين أو ثلاثة فقط، ولم تدخل المعاهد الثانوية

إلا أحياء، وفي الثمانينات أصبحت تدرس في المراحل الأولى من التعليم الثانوي وحتى في التعليم الابتدائي وهو أمر مقتصر على بعض البلدان فقط.

ولئن كانت طريقة ادخال للمعلوماتية إلى المدرسة تختلف من بلد إلى آخر فإن التيار الغالب في الدول الأوروبية اليوم يهدف إلى تكوين الشباب وتدريبهم على المعلوماتية بصفة عامة. وقد اختارت بعض البلدان الأوروبية طريقة تزويد المدارس بالكمبيوترات بصفة مكثفة كما هو الشأن في هولاندة وبريطانيا وكذلك في فرنسا حيث يتم تطبيق مخطط «المعلوماتية للجميع»، منذ سنة 1985 الذي بفضل تم تجهيز أغلب المؤسسات التعليمية على اختلاف مستوياتها. ويهدف هذا المخطط إلى - تقريب المعلوماتية من الطلبة - واستعمال الكمبيوتر كوسيلة يداغوجية - واعتبار المعلوماتية كأداة تعليمية. وقد نسخت دول أوروبا الشرقية السابقة على منوال بلدان أوروبا الغربية فوضعت برامج لتطوير تعليم المعلوماتية بالمدارس. ففي الاتحاد السوفياتي السابق يمثل تعليم المعلوماتية إحدى التوجهات الكبرى لإصلاح النظام التعليمي.

أما في اليابان فإن المعلوماتية لم تدخل المدارس إلا مؤخرا بعد أن تمكن اليابانيون من حل مشاكل استعمال اللغة اليابانية في برامج المعلوماتية ومنذ سنة 1985 بدأت المعلوماتية تظهر في أغلب المدارس اليابانية. وفيما يتعلق بالبلدان النامية نلاحظ شروع العديد من هذه البلدان في وضع مخططات لادخال المعلوماتية إلى المدارس كما هو الشأن في الهند التي وضعت مشروع «class» الذي سيعمل على تقريب المعلوماتية من تلامذة المدارس الثانوية ومن جملة أهداف هذا المشروع تزويد 10000 مدرسة بالكمبيوتر سنة 1990.

وفي أمريكا اللاتينية خطا المكسيك خطوات شاسعة على هذا الدرب إذ يوي ادخال الكمبيوتر إلى كل المدارس الابتدائية وتعميم برامج الكمبيوتر التي تصنع محليا على كل المكتبات العمومية وخاصة مكتبات الأطفال بهدف تعويد القراء بمختلف أعمارهم على استعمال هذه الآلات. وإلى جانب المبادرات الحكومية في هذا المجال فإن القطاع الخاص في المكسيك أبدى اهتماما بهذه الصناعة وأصبح يستثمر الأموال الطائلة فيها فانتشرت نوادي التعليم وورشات التركيب والإصلاح انتشارا واسعا.

أما في إفريقيا فإن الوضع فيها يشبه كثيرا ما يجري في أمريكا اللاتينية حيث نجد بلدانا مثل ساحل العاج «كوت ديفوار» تضع مخططات لشراء المعلوماتية. وفي بعض

البلدان الأخرى اقتصرَت المجهودات على مبادرات الخواص وما يمكن ملاحظته بالنسبة إلى إفريقيا هو أن المعلوماتية تحظى في مستوى التعليم العالي بكل تشجيع.

وقد خضعت بعض هذه التجارب لعملية تقويم ودراسة منها ما قامت به اليوسكو سنة 1987 حول جدوى استعمال الكمبيوتر كأداة يداغوجية مساعد للبرامج التعليمية في أمريكا الشمالية. وقد أثبتت هذه الدراسة أن الكمبيوتر بإمكانه فعلا أن يعمل على تحسين أداء التلاميذ ولكن لم يلاحظ الباحثون فرقا بين الطريقة التي تستعمل المعلوماتية وبين أي طريقة يداغوجية ناجحة.

لقد اتضح أن نتائج التجارب المبينة على استعمال برامج « اللوقو » لتنمية الطاقات المعرفية كانت متضاربة حيث أن نتائجها تتوقف على طريقة التقويم.

وبصفة عامة يمكن أن نلاحظ أن نتائج الدراسات المتوفرة حاليا ما زالت جزئية وأن تجارب ادخال المعلوماتية إلى المدرسة لم تبلغ بعد من ناحية الحجم (عدد الأجهزة - البرامج التعليمية كميا ونوعيا - عدد المديرين المؤهلين...) ما يمكننا من استخلاص نتائج شاملة وقابلة للتعميم. ومن ناحية أخرى فإن المعطيات الضرورية للوصول إلى نتائج قابلة للمقارنة حول ادخال المعلوماتية إلى مدارس ذات أنماط تعليمية مختلفة ما زالت تفتصنا وبصفة عامة. فإن دخول المعلوماتية في مجال التربية بصفة عامة ما زال إلى اليوم في طور التجربة والبحث حتى في البلدان المصنعة وهو ما يدعونا إلى مزيد من الحذر والتريث.

وننتج البحوث المتوفرة إلى الآن مكنتنا على قلتها من التفتن إلى بعض الثغرات التي ينبغي تلافها.

فتوفر البرامج التعليمية ذات الكفاءة العالية التي تتماشى مع البرامج التعليمية هو أمر أساسي لا بد من العناية به عند اتباع سياسة ادخال المعلوماتية إلى المدارس. وهي ما زالت باهضة التكاليف. وبالإضافة إلى عنصر التكاليف هناك مشكلة تكييف البرامج المستوردة مع البرامج التعليمية المعمول بها في ذلك البلد كما تشير إلى مشاكل الفوارق اللغوية والثقافية المختلفة.

وبالجملة فإن ادخال المعلوماتية إلى المدارس يتطلب نفقات باهضة لا يمثل فيها سعر التجهيزات إلا جزءا بسيطا ذلك أن تكاليف انتاج البرامج التعليمية المناسبة وتكوين المدرسين تستأثر بنصيب الأسد من هذه النفقات التي لا بد أن نضيف إليها تكاليف الصيانة ومخصصات البحوث والتطوير في هذا المجال.

ان كل هذه العوامل تفرض علينا أن نتوخى في هذا الميدان سياسات متجانسة في هذا المجال معتمدة على أهداف محددة وامكانيات تطبيق سهلة حتى نجني من هذه السياسات الجدوى المرجوة منها.

وهكذا يبدو لنا جليا ان دور البحوث على كل المستويات هو دور أساسي لتحديد المشاريع وتحليل العلاقة بين تكاليفها وجدواها وتقوم نتائجها البيداغوجية.

ان كل الملتقيات الدولية تركز على أهمية تنمية البحوث وتطويرها والمعلوماتية تبدو في أغلب الأحيان كأداة للتطوير وتعديل البرامج التعليمية والطرق البيداغوجية. وهكذا يصبح تقويم تطبيقات المعلوماتية وتأثيراتها على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من الأمور الأساسية التي لا محيد عنها.

التقنيات الحديثة في مجال التعليم عن بعد :

كانت تقنيات الاتصال الحديثة مصدر عديد من الاختراعات في قطاع التعليم عن بعد، اذ نلاحظ اليوم تعدد المشاريع في هذا الصدد والتي ما زالت في أغلبها مقصورة على البلدان المصنعة. غير أن بعض هذه المشاريع ما زال في طور التجربة ولم يتأكد بعد من جدواها بصفة ثابتة. وعلى العكس من ذلك فهناك مشاريع أخرى أثبتت جدواها وقام الدليل القاطع على نجاحها.

ان استعمال تقنيات الاتصال الحديثة في مجال التعليم عن بعد يغطي عدة ميادين :
التعليم، ادارة النظم التعليمية، الوصول إلى المعلومات والاتصال الشخصي أو الجماعي.
كان التعليم عن بعد يعتمد أساسا استعمال الطرق البريدية لايصال الدروس إلى متلقيها.
أما اليوم فقد أخذ هذا القطاع في الاستجداد بوسائل الاعلام الجماهيرية (راديو-تلفزة).
وقد مكنت تقنيات القمر الصناعي من انجاز برامج تربوية كبيرة نذكر منها مشروع

«insats» بالهند. وهناك اليوم مئات من آلاف الأشخاص في عديد من البلدان الآسيوية (الصين - الهند - أندونيسيا - تايلاندة) يتابعون دروس التعليم عن بعد بواسطة التلفزيون.

وتتوجه برامج هذا النوع من التعليم إلى أشخاص لم يتمكنوا من متابعة التعليم الرسمي والذين يتابعون عن بعد دروسا في التعليم الثانوي العام أو التقني أو في مستوى جامعي. أما المشاريع التي تستعمل تقنيات الاتصال الحديثة في التعليم عن بعد فهي حديثة وما زالت في طور التجربة تقريبا ولم تكن موضوع دراسات تقييمية شاملة إلا نادرا.

فالتلمائية «télématique» (وهي تقنيات بث المعلومات على شبكة اتصالات عن بعد) هي مصدر تجديلات واكتشافات جديدة في مجال التعليم عن بعد. والجهاز البيئي interface (أداة تربط جهازين وعادة ما تكون بين الأطراف والمراكز المستعملة) ساعدت كثيرا على تطوير التعليم عن طريق الكمبيوتر عن بعد في صورة دروس وتمارين واختبارات في جميع المواد. والفيديوتكس videotex (إرسال يتم من كمبيوتر مركزي إلى شاشة تلفزيون منزلي بواسطة الخطوط الهاتفية) يمكن أن يستعمل أيضا لهذا الغرض. وفي فرنسا تطورت الخدمات في هذا المجال عن طريق المينيتال «Minitel» فأصبح بإمكان الطالب اليوم طلب مساعدة هذا الجهاز لحل بعض الفروض المدرسية.

ونظم التعليم عن بعد التي تعتمد التلمائية تستخدم اليوم في مجالي التدريب وإعادة الرمسكة (تجديد المعلومات) في قطاعات مهنية متعددة مثل البنوك وشركات التأمين وفي الصناعة. وقد ثبتت جدوى هذه الطريقة لدى الشركات الكبرى وخاصة منها التي أصبحت تستغل شبكات المعلوماتية المتوفرة لديها مسبقا لتبليغ الدروس إلى موظفيها وفي ذلك اقتصاد في المصاريف وريح في الوقت فلم يعد الموظفون في حاجة إلى التنقل للحصول على الدروس بل أصبحت الدروس ترد عليهم في مكاتبهم وفي اداراتهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه بالإمكان استخدام التقنيات الحديثة إلى جانب التقنيات التقليدية في مجال التعليم عن بعد وفي هذا الصدد نذكر ان برنامج محو الأمية في بريطانيا الذي كانت تبثه الاذاعة البريطانية قد لاقى نجاحا باهرا.

وهناك وسيلة أخرى نطلق عليها اصطلاحا اسم الحوار البعدي « téléconférence » عن طريق الكمبيوتر وهي إحدى التقنيات الفنية المستعملة خاصة في المجالات العلمية

والمؤسساتية وقد بدأ تطبيقها في برامج التكوين والتدريب في بعض الجامعات الأمريكية بالنسبة لبعض الدروس وخاصة في مجال الاشراف لأعداد شهادات جامعية عليا عن طريق الرسائل الالكترونية.

وهكذا نلاحظ ان تقنيات الاتصال الحديثة تستعمل أيضا في تطبيقات تتجاوز المجال البيداغوجي، ففي الجامعات على وجه الخصوص أصبحت التلعائية مثلا اداة للاعلام والتصرف الاداري في آن واحد فأصبح بالإمكان التحصيل على المعلومات المتعلقة بالترسيم وتسيير الدروس ونتائج الامتحانات وأوقات عمل المختبرات وورشات البحوث وبرامج التكوين المستمر والندوات وحتى بعض الاعلانات الميوبة.

وساهم التلفزيون السلبي بقسطه في تطوير وسائل التعليم عن بعد ففي أمريكا الشمالية مثلا نجد اليوم بعض قنوات تستعمل نظام الدفع عند الاستعمال تقدم برامج تعليمية حسب الطلب.

وهناك أيضا خدمات مكتبة الفيديو عن بعد التعليمية التي بدأت تنتشر في بعض البلدان منها فرنسا التي تستعمل الشبكات السلبيّة باتجاه المدارس التي بإمكانها اختيار البرامج المناسبة لها حسب فهرس الأفلام التي ترغب في استعمالها في أوقات معينة. وتمتاز هذه التطبيقات بالمرونة التي تتوفر عادة في التلفزيون المدرسي بطريقة أكمل من عملية ارسال أشرطة الأفلام نفسها.

ان الثورة التي يشهدها اليوم قطاع التعليم عن بعد يتمثل في عديد التجارب وفي عديد من المشاريع الطموحة التي لا يدم منها ولا يضر إلا ما كان أقرب منها إلى الواقع غير ان هذه التجارب جميعها تشكو من قلة عمليات التقويم لجداولها الحقيقية وحول قدرتها على البقاء من الناحية الاقتصادية.

والخلاصة التي يمكن استنتاجها من خلال استعراض هذه الأمثلة ان البحوث لم تحصل بعد في نظر المتخصصين على المكانة اللائقة والحال انها أمر ضروري خاصة في مجالات تحديد المشاريع والبحث عن جداولها ودراسة العوائق الفنية التي قد تواجهها والمضمون التربوي لهذه المشاريع واستغلال شبكات الاتصال المتوفرة وطرق استعمالها

وتقوم جدوى هذه المشاريع ومردودها. من ذلك اننا نلاحظ ان الدراسات التي تهتم بالعلاقة بين التكلفة والسجاعة هي أساسية لحساب مدى قابلية هذه المشاريع على البقاء. وعلاوة على ذلك فان التعليم عن بعد عن طريق تقنيات الاتصال الحديثة مكلف في أغلب الأحيان للمستعمل فلا بد اذن من أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار عند دراسة السوق. والمقارنة بين مزايا الشبكات الحديثة للتعليم عن بعد والشبكات التقليدية أمر ضروري أيضا سواء على المستوى اليداغوجي أو الاقتصادي.

وهناك أيضا بعد آخر لا بد من الاهتمام به بصفة خاصة وهو البعد الانساني في عمل هذه التقنيات الحديثة مثل الصعوبات التقنية والفسية التي يواجهها المتعلمون ومشاكل التدريب ومزايا التعليم عن بعد بواسطة الشاشة وسليانه.

كما ينبغي أن لا يغيب عن أذهاننا ان العديد من هذه التقنيات التي ذكرناها تتطلب توفر بنية أساسية في مجال الاتصال وهو أمر مكلف جدا ولا يتوفر في الوقت الحاضر إلا في البلدان المصنعة ومن هذه التقنيات ما أثبت جدواه وأهميته ومنها ما يزال في طور التلمس.

ومهما يكن من أمر فان التطور المستقبلي يتجه نحو توفير تعليم فردي في البث وهو ما يتطلب مكروكومبيوتر أو في فيديو تكمس وهي تقنيات ما تزال إلى اليوم فوق امكانيات شرائح كبيرة من أفراد المجتمعات في بلاد الشمال فما بالك بانتشارها في بلدان الجنوب. إن التقنيات الحديثة تفتح آفاقا جديدة للمعرفة وللمقارنة التجارية بعضها لبعض والاتصال الأفقي في عالم التربية وفي خاتمة هذا الفصل نرى من الواجب التأكيد بان التكنولوجيا ليست عصا سحرية بل هي وسيلة لحل بعض المشاكل التربوية وهي مع ذلك ما زالت تتطلب مزيدا من الدراسة والبحث والتحديد فالبرامج الكبيرة ذات التكنولوجيا العالية لا يمكنها التكيف مع الوضعيات غير أنه بالامكان ربطها بالوسائل التقليدية مع التذكر بأن التكامل بين المعلوماتية وقطاع الوسائل السمعية البصرية لم يتم استغلاله كما ينبغي إلى اليوم.

وأخيرا لا بد من الإشارة إلى ضرورة اسناد الأولوية في مجال البحوث إلى البعد الثقافي للتقنيات الحديثة المستعملة في مجال التعليم حتى تتمكن من صياغة نظم ملائمة للحاجيات الحقيقية للبلدان النامية وامكانياتها الواقعية.

الفصل السادس

المظاهر الاجتماعية للتقنيات الحديثة

لم يهتم الباحثون في مجال التقنيات الحديثة بالانعكاسات الاجتماعية التي تنجر عنها، اهتماما كافيا، ولعل ذلك راجع إلى سببين يتمثل أولهما في قصر عمر هذه التقنيات فلم يكن لديهم الوقت الكافي لدراسة هذه الانعكاسات انقضاء مدة طويلة على ظهورها، أما السبب الثاني فيرجع إلى المطلق الصناعي والتجاري الذي تسير وفقه هذه التقنيات الذي قلما يعتني بالدراسات حول احتياجات السكان الحقيقية إذ التكنولوجيا في نظره مقدمة على الحاجيات الاجتماعية.

وانتشار هذه التقنيات شد إليه انتباه أصحاب القرار في القطاعين العمومي والخاص الذين اهتموا قبل كل شيء بالجندوى الفنية وبمردودية المشاريع أكثر من اهتمامهم بالمظاهر الاجتماعية والانعكاسات التي تنشأ عن تلك التقنيات. وعلى النقيض من ذلك فقد اهتمت هياكل التمويل ومراكز البحوث اهتماما بالغاً بالمظاهر الاقتصادية والمؤسسية لهذه التقنيات الحديثة.

ورغم هذا الوضع غير الملائم للبحوث المتعلقة بالانعكاسات الاجتماعية لهذه التقنيات فقد انجزت أعمال أكاديمية حول هذا الموضوع تعلقت خاصة بالحس الاجتماعي للتقنيات الحديثة. وتناولت الاشكاليات المطروحة مواضيع مثل الديمقراطية وطرق العيش والاستعمالات البديلة لهذه التقنيات.

مسيرة ديمقراطية أم غير عادلة ؟

لقد بلورت وسائل الاعلام الجديدة آمالا كبيرة لدى الجماهير التي اعتبرت عنوانا للتقدم التكنولوجي والاحياء الاقتصادي ووسيلة لتجديد عملية الاتصال الاجتماعي. فالخصوصيات الفنية لهذه الوسائل تسهل علينا اعضاء الديمقراطية على عملية الاتصال

كما تساعد بعض استعمالات هذه التقنيات على التفتح على عالم الاتصال. ولكن تطور هذه التقنيات الحديثة يتضمن أيضا آثارا سيئة تبدو اليوم في اللامساواة الاجتماعية. أما المظاهر الإيجابية لهذه التقنيات الحديثة فهي ذات أبعاد كثيرة تمثل خاصة في توفير وسائل الإعلام لدى شرائح عريضة من المجتمع، وتطوير الاتصال الحواري وبرز الاتصال الأفقي.

والثورة التي حققتها الوسائل السمعية البصرية تمثل بالخصوص في وفرة البرامج المعروضة على المستعمل والتي وسعت مجال اختياره ويبدو ذلك في إنشاء قنوات خاصة في أوروبا الغربية وفي مناطق أخرى في العالم أيضا وظهور قنوات المشاهدة « بالمقابل » والقنوات المتخصصة في مواضيع معينة وتشغيل الأقمار الصناعية للبث الإذاعي المباشر. وهذا التيار الجديد قضى على نمط البث القديم المتحجر وأصبح بإمكان المشاهد اختبار البرامج التي تتفق وذوقه سواء كانت وطنية أو خارجية، هذه الوفرة الكمية في العرض لم يصحبها انتشار وتنوع مماثل في المواد والبرامج بل ربما صاحبها خطر الضحالة وإطالة بث للبرامج الترفيهية وتكرارها وخاصة الأفلام وذلك لأسباب اقتصادية من ناحية ولظروف الإنتاج من ناحية أخرى.

غير أن التلفزيون الحديث ساهم بتوسيع مصادر البث في فتح مجال واسع للاتصال السمعي البصري كما ساعد المشاهد على تجنب الرقابة الرسمية وغير الرسمية أو على الأقل الحد منها ومكنه من التفتح بصفة أوسع على العالم. إن تكنولوجيا الفيديو تمثل في حد ذاتها قطيعة مع نظام البث التلفزيوني الأفقي وقد تمكن من دخول شرائح لا بأس بها من المجتمعات سواء في البلدان المصنعة أو النامية. فهو يمثل منفذا للتخلص من التلفرة الرسمية إذ هو يعتمد بالأساس على الاختيار الفردي الحر فيما يرغب الإنسان بمشاهدته. وهو يمثل في الآن نفسه طاقة كبيرة للمساهمة في عملية الاتصال إذ مع الكاميرا يصبح أداة إنتاج خاص وعام حتى وإن بدا اليوم أن نسبة اقتناء كاميرا الفيديو ضعيفة جدا وينحصر استعمالها في تسجيل المناسبات العائلية.

إن الميكرومعلوماتية جعلت الكمبيوتر في متناول الأفراد والمؤسسات الصغيرة وأدت إلى الاستقلال عن مركزية المعلوماتية كما جعلته يساهم في توضيح المعلوماتية وبلورتها وجعلت الجمهور يتفتح على ثقافة كانت مقصورة على المتخصصين. والتواصل الحواري

يمثل أيضا نقطة انجائية أخرى لتقنيات الاتصال الحديثة. وهذا النوع من التواصل ما زال محدود الامكانيات اذ ما يرال في بدايته ولكن الشبكات الجديدة بما فيها الشبكة الرقمية للخدمات المدمجة (RNIS) من شأنها أن توسع من الخدمات التي تقدمها هذه التقنية الحديثة الا وهي تقنية التواصل الحواري التي ستتمكن المشاهد من الاتصال والتحاور مع البث فيصبح بإمكان المنخرطين في الشبكات التلفزية السلكية مثلا أن يطلبوا برامج خاصة بمقابل طبعيا. وفي الوقت الحاضر فان عملية التواصل الحواري تبقى محدودة في الشبكات التي تستعمل الأسلاك العادية غير ان الشبكات التي تستعمل الألياف الضوئية تبشر بتقديم خدمات أوسع عند الطلب. ولا شك ان التلمائية هي من بين التقنيات الحديثة التي توفر اليوم حوارية وتبادلية أكثر في عملية التواصل الحواري.

والفيديو تيكس يمكن المستعملين من أرباب المؤسسات والشركات والعائلات من الحصول على جملة من المعلومات والخدمات تتعلق بالعمليات البنكية مثلا كالشراء عن بعد كما تمكن هذه التقنية من المشاركة في الحوار، فالقنوات التلفزية في فرنسا مثلا توجه نداءات إلى الذين يمتلكون جهاز الميثال للتعبير عن آرائهم حول مواضيع هامة من خلال برامج احبارية أو مناقشات سياسية. اذ الهدف من هذا النوع من سير الآراء الالكترونية المباشر هو شد انتباه النظارة إلى المواضيع المطروقة في التلفزة.

بالاضافة إلى ما سبق فان اتساع الاتصال الأفقي بين الأفراد يمثل طريقا إلى ديمقراطية نظم الاتصال. فالشبكات التلمائية بتطويرها للمراسلات الالكترونية تفتح محالات اتصال جديدة وتجعل المراسلات عن بعد أسر حتى على المستوى العالمي. فأنظمة الرسائل الالكترونية المتوفرة لدى العموم متنوعة وهي موجهة في كثير من الأحيان إلى الذين يملكون الميكروكمبيوتر والتي يمكن ربطها بشبكة الاتصال عن بعد.

وباختصار فان التقنيات الحديثة في مجال الاتصال تتركز على جهاز عمل يساهم بفضل تزايد عدد القنوات والاتصال الحواري والروابط بين الأشخاص في ديمقراطية الاتصال.

غير ان انتشار تقنيات الاتصال الحديثة تصحبه انعكاسات سلبية تجبرنا على تعديل عملية التقويم فهي تغطي فوارق كبيرة بين شرائح بشرية مختلفة في المجتمع من ناحية وبين مختلف المناطق في العالم من ناحية أخرى.

فالحصول على التقنيات الحديثة في المجال السمعي البصري أيسر من الحصول على التقنيات في مجال المعلوماتية. فآلة الفيديو دخلت البيوت بنسبة تفوق نصف عدد الأسر في بلدان كثيرة، ولكنه ما زال جهازا باهظ الثمن بنسبة هامة أخرى من العائلات. كما أن التلفزة السلكية قد تطورت كثيرا في أمريكا وأوروبا وهي ما تزال هاشية في بلدان العالم الأخرى.

وتبقى المكرومعلوماتية من التقنيات الحديثة المقصورة على المجموعات الموسرة، فالميكروكمبيوتر شبه المهني والمهني تمتلكه خاصة الطبقات الاجتماعية العليا، التي لا تمتلك ثمن اقتنائه فقط بل تمتلك أيضا زادا ثقافيا يمكنها من تطوير استعمالاته المختلفة. وتدرس المعلوماتية المتطورة باستعمال تقنيات الاتصال الحديثة هو علم جديد يحرم منه من يفتقر إلى الامكانيات الاجتماعية والثقافية أو من قارب الشيخوخة. فلا يتمكن من استعمال هذه الخدمات الحوارية خاصة إلا من كانت له القدرة المالية لمجابهة هذه التكاليف من ناحية ومن كان يتمتع بمستوى من العيش يبرر التجاهل إلى بنوك المعلومات وصالح الصفقات. ولقد بنت البحوث في عدة بلدان مصنعة تفاوتنا مترايدا بالنسبة إلى اقتحام ميدان تقنيات الاتصال الحديثة، إذ أن الفئات الاجتماعية التي في حوزتها تقنيات تقليدية هي التي تمتلك أيضا تقنيات الاتصال الحديثة. وهذه الفئة الاجتماعية المجهزة عاليا تتكون عادة من شبان يسكنون المدن ويتمون إلى طبقات اجتماعية عليا أو على أقل تقدير طبقات متوسطة. هؤلاء هم الذين يستعملون أكثر من غيرهم المعلوماتية وتقنيات الاتصال الحوارية. وهكذا نرى أن عامل التكلفة يحرم ذوي الدخل المتواضع من اقتحام هذا الميدان.

التحول الاجتماعي :

لقد أدت الاضطرابات التي ظهرت في مجال الاتصال خلال العشرة الأخيرة إلى تطورات ملموسة في ممارسات الأفراد. فمن خلال هذه التحولات التي أثرت على طرق العيش يمكن أن نتبين الملامح الأولى لظهور « البيت الإلكتروني » وما زال الاستهلاك في مجال الاتصال السمعي البصري هو المهيمن على بقية أنواع الاتصال الأخرى، إذ أن وفرة العرض التلفزي الحديث وأجهزة الفيديو تساهم في ادخال سبل متواصل من الصور إلى البيوت حيث أصبحت الشاشة التلفزية الوسيلة الأساسية للتسلية والترفيه في مناطق

متعددة من العالم. وتعتبر أمريكا بلا أدنى شك المنطقة التي يقدر معدل فترة مشاهدة الفرد فيها للتلفزة ما يقارب سبع ساعات يوميا وهي النسبة الأقوى في العالم، بينما لم تصل البلدان الأوروبية إلى نفس المستوى. وتلاحظ هذه المشاهدة المكثفة خاصة عند الأطفال، فغالبا ما يلعب جهاز التلفزة في البلدان المصنعة دور الحاضنة. وهذا يثير من جديد الحوار المتعلق بتأثير التلفزة على القيم والمواقف والسلوك لدى المشاهدين الشباب. فبالإضافة إلى العنف تطرح مسألة تأثير تضخم حجم الاعلان، بصفة مذهلة، على تشجيع الاستهلاك في المجتمع.

ويختلف نمو استعمال الأجهزة السمعية البصرية باختلاف الأوساط الثقافية والاجتماعية، وهكذا فإن البحوث التي أجريت في بريطانيا وفي السويد تبين أن جهاز الفيديو يلعب دورا متميزا بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

وهناك بعد آخر لتطور الوسائل السمعية البصرية يكمن في استقلالية أوفر لأجهزة الالتقاط، فقد تغيرت صورة الجماهير العريضة السلبية المشدودة لنفس البرامج. ولم تعد الجماهير الشعبية مجتمعة بكثافة بل تقاسمتها التقنيات المختلفة (التلفزة السلكية - جهاز الفيديو - الالتقاط المباشر من الأقمار الصناعية في بعض المناطق).

وهناك ميزة أخرى تتمثل في الميل إلى المشاهدة على انفراد وهو أمر جعلته التقنيات الحديثة ممكنا.

ولقد لوحظت اختلافات هامة حتى في صلب الخلية العائلية بخصوص طرق تكييف التقنيات المعلوماتية وذلك بين الكبار والصغار والنساء والرجال. كما بينت البحوث حول التلمائية والمعلوماتية استقلالية المستعملين أيضا بطرق متنوعة واستعمال هذه التقنيات لغايات عملية. من ذلك ان الألعاب مثلا تحتل قسما هاما من وجوه الاستعمال خاصة لدى الأطفال في أمريكا الشمالية وفي أوروبا الذين لا يستعملون هذه التقنيات لغايات تربوية. فالانتفاع من وسائل الاتصال والاستفادة منها يقع تدريجيا. غير ان الوضع الحالي للعائلات المستعملة لهذه الأجهزة والتقنيات يتسم بعدم التجانس على مستوى التجهيز فمنها من يفضل الأجهزة السمعية البصرية ومنها من يفضل المعلوماتية ومنها من يميل إلى

أجهزة الاتصال عن بعد، كل حسب امكانياته المادية ودخله ووفق أولوياته ولا يتمتع بخدمات أجهزة الاتصال الكلاسيكية والتقنيات الحديثة معا إلا فئة قليلة من المحظوظين اجتماعيا.

وهكذا أصبح البيت شيئا فشيئا خلية تكنولوجية، فهناك الكثير من العائلات التي تمتلك أجهزة التقاط اداعية وتلفزية متعددة وأكثر من هاتف واحد في البيت وآلات تسجيل وجهاز فيديو أو اثنين أو ميكروكمبيوتر وجهازا لفك الشفرة التلفزية ومجيبا للهاتف وعارضة ألعاب فيديو وآلات استماع إلى الاسطوانات العادية والرقمية. وإذا ما أضفنا شبكة domotique التي تمكن من المراقبة عن بعد للانشاءات والمرافق المنزلية (كهرباء...) فإن الوحدة العائلية نجد نفسها مُفحمة اقحاما في شبكات الاتصال وهي المؤشرات الأولى لظهور « البيت الالكتروني ». ولقد أصبح اليوم بإمكان أفراد العائلة القيام بعدد من الأنشطة وهم في البيت بعد ان كان ذلك يتطلب منهم التنقل واضاعة الوقت، فربح الوقت أمر مهم ولكن ذلك يتم على حساب خسارة الاتصال بالناس خارج البيت مما يدعم انزواء الفرد وانطوائه على نفسه.

ان الاتصال بين الأفراد بواسطة التلمائية يمكن هو الآخر من المشاركة في حوار كتابي انطلاقا من البث، مع الاقارب أو الأصدقاء أو حتى الغرباء الذين لا معرفة سابقة بهم. وتبين كل هذه التطورات المكانة الهامة التي تحتلها التقنيات الحديثة في انجاز الأنشطة العادية حيث ان الآلة تعوض اليد العاملة في حالات كثيرة وتؤكد أيضا الميل إلى ازالة الحدود بين المجالين العام والخاص، الأمر الذي يكسر الحواجز التقليدية ويدخل تمهيرا على نظم الحياة الاجتماعية. وهذا الأمر يستدعي في حد ذاته البحث عن نموذج المجتمع الذي هو بصدد التكون. هل ان البيت الالكتروني الموصل بعدد من شبكات الاتصال يمكن أن يصبح مصدر عزلة ؟ هل يتجع في ان يفقدنا الروابط الاجتماعية ؟ وهل تنقلب الحرية الفردية المكتسبة بفضل التقنيات الحديثة إلى شكل من أشكال التبعية ؟

ان الاجابة عن كل هذه التساؤلات تتطلب تحاليل مقارنة تتعلق بعدة بلدان حتى نتضح انعكاسات وتأثيرات هذه التقنيات على المجتمع.

الاستعمالات البديلة :

ان المطلق الصناعي والتجاري الذي تسير وفقه عملية انتشار تقنيات الاتصال الحديثة يشجع على تكاثر هذه التقنيات وتعددتها بصفة معبرة. غير ان توفر هذه الترسانة الهائلة من الأجهزة لا يعني بالضرورة المساهمة فعليا في عملية التواصل. وهكذا يبقى عنصر الاستهلاك هو المسيطر على بقية العناصر الأخرى. ان هذه الوضعية تبدو متماشية مع تطور المجتمع الانساني الذين أصبح يتميز اليوم - في المجتمعات المصنعة - بالعودة إلى الفردية والاقتصار على العائلة وهما عنصران لا يشجعان على عملية التشارك مع المجموعة. فالتيارات الأيديولوجية التي كانت مائدة في الستينات والسبعينات والتي كانت تدعم المشاريع الجماعية بدأ نجمها يخبو نوعا ما لتعوضها في الثمانيات - وهي فترة انتشار تقنيات الاتصال الحديثة - بأفكار جديدة تقول بأهمية العمل الشخصي الفردي.

ورغم هذا السياق العام الذي يحدد النزعة الغالبة للاستعمالات فان التقنيات الحديثة تمثل تطبيقات بديلة لأنماط الاتصال الكلاسيكية. فعالم الاتصال يصبح بفضلها متفتحا قبل كل شيء على الأقليات العرقية والثقافية وبعض المجموعات الأخرى، وذلك بفضل ما أصبحت تستعمله من وسائل جديدة مختلفة.

فالفيديو الذي يعتبر أداة اتصال مرنة لا يتوقف استعماله على أدوات أخرى، وهو ما يمكنه من القيام بدور في المجتمعات المتعددة اللغات اذ أصبح البديل عن السينما في المناطق الريفية، وقد لاقت هذه الوسيلة نجاحا مقطع النظر لدى الجاليات الهندية والباكستانية المهاجرة التي تعيش في بريطانيا اذ هي تمكنها من خلال الأفلام والبرامج التي تشاهدها عن طريق الفيديو أن تبقى مرتبطة ثقافيا بمجتمعها الأصلي.

والتقنيات الحديثة في مجال المعلوماتية أفصت بدورها إلى مشاريع تتلاءم وحاجيات بعض المجموعات بعينها مثل البرامج المخصصة لتعليم الأطفال المعاقين أو الكفيفي البصر.

أما شبكات الاتصال عن بعد فقد سهلت على بعض الأشخاص المسنين عملية الاتصال من بيوتهم بمراكز الاسعافات الطبية والأمنية التي ترتبط بها بصفة مستمرة بنظم الانذار عن بعد. والتلمائية أيضا ساهمت في بعض المشاريع ذات الطبيعة الجماعية أو

الاجتماعية مثل الخدمات الحوارية الموجهة إلى الأشخاص الذين يحتاجون عادة إلى معلومات من نوع خاص. وهذا النوع من الخدمات متوفر في عديد من البلدان. إلا أن كل هذه الخدمات التي تقدمها التقنيات الحديثة لفائدة المجموعات والأقليات الخاصة تبدو هامشية بالنظر إلى مجموع الخدمات الأخرى التي تقدمها هذه التقنيات. إن الاستعمالات البديئة لتقنيات الاتصال الحديثة، وبصفة خاصة التضيقات الموجهة إلى مجموعات بعينها ما زالت إلى اليوم غير معروفة كما ينبغي، وإن بقاءها على هامش الاستعمالات الأصلية لهذه التقنيات لا ينقص في شيء من أهميتها ولا من قيمتها، ويمكن للبحوث أن تستفيد من هذه المشاريع وتأخذ بعين الاعتبار مختلف تأثيراتها وانعكاساتها على المجتمع. وبصفة عامة فإن الدراسات المتعلقة بالتأثير الاجتماعي لتقنيات الاتصال الحديثة ما زالت في حاجة إلى تطوير وتوسع. ومع ذلك فهي ضرورية لاستيعاب كل التغيرات الحاصلة في مجتمعاتنا اليوم وفي المستقبل غير أن المعلومات المتوفرة لدينا اليوم حول استعمالات هذه التقنيات وتأثيراتها وانعكاساتها على الأفراد والمجموعات والمؤسسات والشعوب بصفة عامة ما زالت قليلة جداً. فالميدان واسع والتساؤلات المطروحة أمام البحوث تتطلب القيام بأعمال كمية ونوعية:

بالإضافة إلى كل ذلك فإن التحليل المقارن للانعكاسات الاجتماعية لهذه التقنيات الحديثة على الصعيد الدولي أصبح أمراً متحتماً وعاجلاً حتى نتفهم بصفة أفضل أنماط المجتمعات التي هي الآن بصدد التكون وإن نضىء الطريق أمام التوجهات المستقبلية.

الفصل السابع

التفاعل بين التكنولوجيا والمجتمع

إن الثورة التكنولوجية التي تتركز اليوم على التداخل المتزايد بين الأجهزة السمعية والبصرية والمعلوماتية ووسائل الاتصال عن بعد وغيرها ساهمت بصفة فعالة في تطوير نظم الاتصال وارساء « مجتمع الاعلام » المتنامي. وما زالت هذه الثورة موضوع نقاش كبير. وقد اختلفت الآراء حولها بين مؤيد مساند ومعارض مناهض. وأثبتت دراسة آثار هذه التقنيات الحديثة في مجال الاتصال مدى الانقلاب الكبير الذي أحدثته في مجالات الاقتصاد والقانون والثقافة والحياة الاجتماعية بصفة عامة. وأمام هذه التطورات المتسارعة نجد دور الباحث يزداد أهمية من يوم لآخر إذ المعرفة العلمية أصبحت ضرورة أساسية تساعد على اتخاذ القرار.

مجتمع الاعلام :

أصبحنا اليوم نلاحظ توفر تقنيات الاتصال الحديثة بصفة تكاد تكون ملموسة في مختلف مجالات العمل الاجتماعي، كما أصبح الاعلام اليوم لازمة من لولزم الحداثة. فأنصار هذه التقنيات يدرجونها في سياق التطور الاقتصادي والاجتماعي للبشرية ويعتبرونها من أهم العناصر التي تساهم في تحرير الانسان، فهي وسيلة تمكنه من تجاوز الأزمات الاقتصادية وتمكنه من تحقيق التنمية وهي تتكفل دونه بالقيام بالأعمال الشاقة المفضية فتساهم بذلك في توسيع أوقات فراغه التي سيغتنيها لما رب أخرى. والتقنيات الحديثة تبشر الإنسان بتحقيق مزيد من الديمقراطية والحرية الفردية بفضل مساهمة المواطنين بكل يسر وسهولة في نظم الاتصال. وعلاوة على ذلك فإن الاتصال أفقيا يثري التبادل الاجتماعي وقد يفضي بعد فترة ما إلى اختصار المسافات مما يجعل سكان العالم كأنهم يعيشون في قرية واحدة.

أما معارضة هذه التقنيات فيرون فيها خطرا باعتبارها مصدرا لاحتلالات اجتماعية واقتصادية جديدة، وتكريسا للتفاوت الطبقي والاجتماعي على المستويين الوطني والدولي. فهذه الاختراعات في نظرهم هي أبعد ما تكون عن التقدم اد هي تزيد في عدد العاطلين عن العمل وتجعل حياة الانسان وفقا على الآلة. ويعتبرون بنوك المعلومات خطرا على الحرية الشخصية وعلى الأمن وحتى على السيادة الوطنية. فهذه التقنيات الحديثة تدعم الفردية وتساعد على تمزيق الوحدة الاجتماعية وانحلال قيم التضامن والتعاون بين البشر. فهي تبث ثقافة عالمية موحدة تركز على المادية التي تؤثر سئنا أم أبينا على ثقافات المجتمعات الذاتية الداخلية. وهي تؤدي في نظرهم إلى تسلط العقلانية الخالية من حرارة العاطفة على الفكر الانساني الخلاق وهي بذلك تحطم انسانية الانسان. ويحاول كل فريق اثبات صحة رأيه بتعداد الأمثلة التي تخدم ما ذهب إليه، ان هذه المقولات المتعارضة في مقدماتها وفي نتائجها تلتقي جميعا حول قدرة هذه التقنيات الحديثة واتساع مجال عملها.

إن تطور التقنيات الحديثة هي ظاهرة متشعبة، والأفراد والجماعات والمؤسسات لا تكفي بما يُعرض عليها من تقنيات بل تحاول تكييف ما لهذه التقنيات من خصائص فنية لحاجياتها. ذلك ان المجتمع ليس عنصرا متقبلا بسيطا بل غالبا ما يكون فاعلا. ففي أواخر هذا العقد الذي نعيش فيه - أواخر الثمانينات - تبدو لنا تقنيات الاتصال الحديثة كأنها لوحة سيفساء كبيرة. ولكن ذلك لا يمنعنا من التساؤل حول انعكاسات تطورها وتقدمها على أمد طويل. فالبحوث - كما لاحظنا - تحاول تحديد التيارات والنزاعات التي تعمل ولو ببطء لفائدة توحيد آثار هذه التقنيات والنتائج المترتبة عنها وخاصة العمل على خصوصية أجهزة الاعلام وتجميعها وتوحيد مقاييس الخدمات والصور التي تقدمها. وفي وقت أصبحت فيه التقنيات الحديثة تمثل رهانا لا بد من كسبه بالنسبة إلى عديد من البلدان نلاحظ ان هذه الأجهزة تواجه بدورها رهانا آخر هو بروز نمط جديد من المجتمع.

دور البحوث :

ان ادماج البحوث في عملية نشر تقنيات الاتصال الحديثة يعتبر من الأمور الأساسية لعدة أسباب منها :

— استجابة تمكن التقنيات الحديثة من إيجاد حلول لكل المشاكل التي تواجهها مختلف المجتمعات، فهي لا تملك العصا السحرية، ومهما يكن من أمر فلا يمكنها أن تعوض الإنسان الذي يبقى محرزا على قصب السبق في هذا المجال.

— عدم حياد هذه التقنيات الحديثة، فرغم كونها أدوات فهي تقوم بدور منظم في حياة الإنسان وتؤثر تأثيرا خاصا على سير حياته وفقا للطريقة المتوخاة في استعمالها. وهنا يأتي دور البحوث لتحديد الحاجيات وللتعرف بصفة أفضل على تشعب عمليات التغيير الاجتماعي وتطور نظم الاتصال. ويتوقف الدور الذي يمكن للبحوث أن تضطلع به على أمرين أساسيين :

— الاعتراف بشرعيتها وأهميتها

— ادراجها ضمن مخططاتنا.

وبذلك لا نعتبر هذه البحوث ضربا من العمل النظري البحت اذ البحوث في حد ذاتها خلاقة، بما تبعثه في الإنسان من روح البحث لتطوير التقنيات الحديثة.

والأسئلة المطروحة على الباحثين كثيرة ومتنوعة وقد أصبحت الصيغ الكلاسيكية غير ذات جدوى لأن شبكات الاتصال أصبحت حاملة لمعلومات وأخبار كثيرة تشمل فيما تشمل الصور والمعطيات، كما نلاحظ تقاربا متزايدا بين القطاع السعوي والبصري وقطاع الاتصال عن بعد.

وأمام هذه التطورات فعلى البحوث ان تتطور بدورها سواء على مستوى أنماطها النظرية أو اشكالياتها المطروحة. وهكذا فاننا نرى أنه على البحوث التجريبية ان تحدد مناهج جديدة لتمكن من مواكبة تيارات الاتصال التي ما انفكت تتجدد وتتطور وتشعب من يوم لآخر. ان الصعوبات التي يواجهها ميدان البحوث متعددة منها مواكبة حداثة التجهيزات والتقنيات الجديدة التي تبرز بسرعة مذهلة بحيث لا تسعف الباحثين بالوقت الكافي للقيام بأبحاثهم وتقدير أبعاد التقنيات الحديثة وتقويمها بالاضافة إلى سرعة التحولات والتغيرات الحاصلة اليوم في مجال الاتصال مما يجعل المعلومات والمعطيات التي يجمعها الباحث اليوم غير صالحة بعد فترة قصيرة جدًا لأن الزمن تجاوزها بسرعة. غير أن

هذه الصعوبات لم تمنع في الواقع الباحثين من القيام بعملهم حول تقنيات معينة أو حول مواضيع بذاتها، إلا أن عيب هذه الطريقة تتمثل في جعل هذه الدراسات جزئية ولا تشمل تقنيات الاتصال الحديثة في مجموعها وبالتالي لا يمكن أن تكون دراسة شاملة فهي إذن غير كافية.

وهناك صنف آخر من الدراسات يحاول أن يكون شاملا ولكنه ما يفتأ — بالنظر إلى صعوبات التي عرقلتها — أن يسقط في العموميات كما أن هناك ظاهرة أخرى تدور واضحة للعيان في مجال البحوث حول تقنيات الاتصال الحديثة تتمثل في ندرة الدراسات المتعلقة بالبلدان النامية والحال أن استخدام هذه التقنيات واستعمالها في مثل هذه البلدان أخذ يزداد من يوم لآخر.

ورغم هذه النواقص التي تميز البحوث في هذا المجال فإن فوائدها هامة لا يتغافل عنها كل انسان موصوعي. ويمكننا في هذا الصدد ان نستبق التوصيات بالإشارة إلى ان انشاء « ذاكرة » لحفظ نتائج البحوث التي يمكن الوصول إليها بسهولة يعتبر من الأمور ذات الأولوية القصوى، ويمكن لهذه المعطيات والمعلومات المجمعة ان تصبح قاعدة نظام للتوثيق الآلي لما يمكن البحوث من القيام بدورها على أحسن وجه. وأخيرا فإن بث المعلومات وتوزيعها توزيعا مناسبيا بحيث يصل إلى الجماهير في شكل نشرات أو برامج للتثقيف الشعبي من أجل توعية كل الطبقات وتمكينها من المشاركة في اعداد نظم جديدة للاتصال.

توصيات

أمكن لنا من خلال الفصول السابقة، عند دراسة آثار تقنيات الاتصال الحديثة ونتائجها في مختلف المجالات من الوقوف على الطرق المؤدية إلى مجال البحوث المعمقة، أما في هذه المرحلة فالأمر يتعلق باقتراح بعض المواضيع للدراسة والبحث كخاتمة لهذه الدراسة التي تعتبر في نظرنا ذات أولوية على المستوى الدولي.

نظرا إلى أن شبكات الاتصال الجديدة تؤدي بنا إلى إعادة النظر جذريا في نظم الاتصال التقليدية. فلا بد من القيام بدراسات لتحديد استراتيجياتها وإبراز تكاملها وتداخلها وتوضيح انعكاساتها وتقييم جدواها الاقتصادية على المستوى الدولي. كما ينبغي أيضا القيام بدراسات حول تأثير هذه التقنيات على سيادة الدول الوطنية نظرا إلى تنامي عدد الأقمار الصناعية البائدة للبرامج الإذاعية المباشرة وهو أمر يستحق منا عناية خاصة.

ونظرا إلى أن التقنيات الحديثة تتطلب إعادة تركيب للقواعد المؤسسية والقانونية التي تحكم في قطاع الاتصال. فما هي انعكاسات تطور أجهزة الاتصال عن بعد والأجهزة السمعية البصرية في مجتمعات البلدان الغربية وفي بقية بلدان العالم ؟ ما هي آثارها على مبادئ التعاون الدولي وعلى التعريفات المعمول بها وعلى تبادل المعلومات والأخبار على المستوى الدولي ؟ يبدو إذن أن هناك مشاكل لا بد من إيجاد حلول لها خاصة فيما يتعلق بتطبيق القوانين المعمول بها لحماية الانتاج السمعي والبصري والإعلامي، كما يتطلب الأمر أيضا القيام بدراسات وبحوث قانونية حول التقنيات المتعلقة بتدفق الأخبار عبر الحدود الدولية.

هناك أيضا مسائل أخرى جديرة بالبحث والدرس تتعلق بتجميع مجموعات الاتصال والأشهار واستراتيجياتها الوطنية والإقليمية والدولية وكذلك مسائل تمويل الانتاج السمعي البصري.

أما مسائل نقل التكنولوجيا. فهي بدورها تتطلب القيام ببحوث لتحديد الحاجيات ومجالات التطبيق وتقييم التكاليف والتعرف على مزايا هذه التكنولوجيات وسلباتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على المجتمعات التي تنوي استقبال تلك التكنولوجيا.

ان كل ما قلناه حول المجالات السابقة ينطبق على مجال التطبيقات البيداغوجية للمعلوماتية التي تتم بدورها مجموعة من التساؤلات حول المناهج والوسائل والتكاليف والجدوى. فالأبحاث المقارنة ضرورية لقياس تأثير المعلوماتية على عمليات المعرفة في مختلف الأوساط الاجتماعية والثقافية واللسانية. وفي هذا الصدد ينبغي الإشارة إلى أهمية القيام بدراسات استشرافية حول تكامل المعلوماتية والوسائل السمعية والبصرية في ماضج التعليم.

كما ينبغي ان نعتني أيضا بالأبعاد الثقافية لتقنيات الاتصال الحديثة التي تتطلب تحديثا للمعطيات حول الدفع السلمي والبصري على المستويين الاقليمي والدولي وان نولي عناية للاستقبال المباشر من الأقمار الصناعية وعن طريق الفيديو.

ان ما يجب ان يكون نصب أعيننا في هذا النوع من الدراسات والبحوث هو تقويم تأثير هذه التقنيات الحديثة على القيم الأخلاقية للمجتمعات التي تعمل فيها وكذلك تأثيرها على نمط العيش ومدى تقبل أو رفض ثقافات هذه الشعوب للتقنيات الحديثة.

ان هذه السلسلة من المواضيع والتساؤلات تمثل مجرد النموذج يمكن أن يستأنس به الباحثون في عملهم أمام اتساع المسائل التي علينا أن نعمل على إيجاد حلول لها. ونظرا إلى التأثيرات المتشعبة والمتعددة لآثار هذه التقنيات فانه ينبغي توخي الدراسات المتعددة الأغراض والمواضيع ومحاولة العمل على تكامل المناهج الكمية والكيفية في هذه الدراسات وهذا من شأنه أن يمكننا من الاحاطة بالمشاكل ذات الأبعاد المختلفة والمتفاوتة.

وهكذا فان مراكز البحوث المتخصصة في مجالات تقنيات الاتصال الحديثة الوطنية منها والاقليمية تجد نفسها أمام ضرورة اعادة تحديد سياساتها في هذا المجال ويمكنها بهذا الصدد ان تقوم بدور المنشط والممول وربما المنسق لهذه البحوث. ويمكن للمنظمات الدولية المتخصصة ان تقدم لها الدعم اللازم للقيام بالبحوث في الميادين التالية :

— تبادل المعلومات بهدف انشاء بنك قطاعي للمعلومات حول استعمال تقنيات الاتصال الحديثة في مختلف مناطق العالم خاصة في مجالات التربية والعلوم والثقافة.

- التوثيق عن طريق تعزيز وتوسيع الشبكة الدولية لمراكز التوثيق حول البحوث والسياسات في مجال الاتصال (COMNET).

- البحوث المقارنة حول تطبيقات واستعمال وتأثير تقنيات الاتصال الحديثة.

- إقامة شبكات تعاونية بين الباحثين التابعين لنفس المنطقة أو لمناطق مختلفة.

- التشجيع على البحث في البلدان النامية عن طريق دعم مراكز البحوث المحلية.

وأخيرا فلا يسعنا إلا أن نختم هذا القسم من التوصيات بالإشارة إلى أن مجال الاتصال دخل اليوم طورا جديدا. فالثورة التكنولوجية تتمثل خاصة في الآثار المتنوعة التي تحدثها تقنيات الاتصال الحديثة في كل مناصق العالم. وأمام هذه تغييرات الجذرية يرى أن البحوث هي الأداة الوحيدة التي تمكّنتنا بفضل استغلالها ستغلالا حسنا وشاملا من المساهمة في تحكم المجموعة الدولية في آثار هذه التقنيات الحديثة ومواجهة التحديات التي يطرحها فضاء الاتصال الجديد.

طبعة المخطوطات العربية القديمة والنادرة

دراسات إعلامية

صدر من هذه السلسلة :

- 1 — وسائل الاعلام والدول النامية
فرنسيس بال
ترجمة : حسين العودات
- 2 — وسائل الاعلام والدول المتطورة
فرنسيس بال
ترجمة : حسين العودات
- 3 — التكنولوجيا والسياسة في عصر المعلومات
ايثيل دوسولابول
ترجمة : ماري عوض
- 4 — تقنيات تحليل المضمون التحليل الصنفي
لورانس باردان
ترجمة : محمد علي الكمي
- 5 — الاعلام وتحديات التنمية
سيد رحيم، بريانت كرل، ليل ويست
ترجمة : محمد حسن
- 6 — من قضايا البحث الاعلامي
نيوكل برنزل، اندرو بووير، جاك لاكومبله
- 7 — من الثقة بالنفس إلى الشك بالنفس
ديفد ويفر، كريستين أوغان
ترجمة : منى الطاهر
- 8 — التربية والاعلام
ابراهيم مولس، ميشال سوشون
ترجمة : د. عبد المجيد البديوي
- 9 — الاعلام البيئي
برنامج الأمم المتحدة للبيئة
ترجمة : برعي حمزة، منى الطاهر
- 10 — البحوث الأجنبية في مجال الاعلام والاتصال
اعداد : محمد علي الكمي
- 11 — النماط الاعلام لأغراض دراسة الاتصال الجماهيري
دينس مالك كويل، سفين ويندول
ترجمة : محمد حسن
- 12 — لنفكر في وسائل الاعلام
ارمون وميشال مغلار
ترجمة : محمد علي الكمي
- 13 — التلفزيون والنقد المبني على القارىء
روبرت الآن
ترجمة : الدكتور حياة جاسم محمد
- 14 — سيمفونية الاعلام نظام للتصنيف
جي. هيربرت التشل
ترجمة : د. زكي الجابر

